321
Sa18dA

321
Sa18dA

J. Libr

- 1981

12 MAY 64

321
Sa 18dA
C1

الديموقراطية

والتوجيه السياسي في العراق

بحث في تكوين العراق السياسي على ضوء المقدمات التاريخية في اوروبا

بقلم

المحامي

نائل سيحيري

« حقوق الطبع محفوظة المؤلف »

١٩٦٧

Cat. 12 May '53

ACADEMIA DE CIENCIAS MEDICAS

الاهداء ...

الى الذين كافحوا ولا زالوا يكافحون في سبيل حياة ديمقراطية حرة طليقة ، الى الذين عملوا ولا زالوا يعملون على تحطيم اصنام العهود البائدة ، الى هؤلاء جميعاً اهدي كتابي هذا ، اهداء تقدير واعجاب واجلال.

نائل حمدي

مضامين الكتاب

	الصفحة
الاهداء ...	(أ)
المقدمة	٣-٣٤
عدم الاستقرار السياسي في العراق - مقارنة عامة بين الاحداث السياسية في تاريخ اوروبا والعراق الحديث - اسباب التردي السياسي - دراسة المحيط دراسة واقعية وربط النتائج بالمقدمات.	٣-٨
المؤسسات السياسية المختلفة في العراق وطغيان النزعة الفردية - انعدام التعاون فيما بينها - الجيش والهيئة التنفيذية والبرلمان - فوضى التوجيه السياسي واسبابه.	٨-١٢

الصفحة

الجيل الجديد يتطلع الى آفاق جديدة
ـ اختلاف وجهات النظر السياسية ـ الجامع
الاولى بينها التخلص من آثار الماضي القريب. ١٢ ـ ١٥
الانقلابات السياسية ـ سبب فشلها انعدام
الوعي الشعبي ـ الانقلابات الارتجالية لا
تؤدي الى هدف اصلاحي ـ ضرورة تدعيم
الحياة الحزبية لغرض التوجيه السياسي
المستمد من فكرة سياسية ـ مقاومة الرجعية
للحياة السياسية المنظمة واسبابها. ١٥ـ٢٣
طغيان النزعة الدكتاتورية للتلافي النزدي
السياسي ـ خطأ هذا التوجيه ـ اتباع الاساليب
الديموقراطية الصحيحة ضرورة يجب الاخذ بها
لغرض الاصلاح السياسي والاجتماعي ـ النقمة
على الديموقراطية واسبابها. ٢٣ـ٢٩

الصفحة

اصول البحث وتسلسله لدراسة اوضاع العراق السياسية للوصول الى استنتاج عملي في بناء مجتمع صالح . ٢٩-٣٤

الديموقراطية، مدلولها وتطورها - اختلاف الباحثين في تعريف الديموقراطية - طبيعة العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والفرق بينهما . ٣٧-٤٢

مفهوم الديموقراطية - افلاطون وروسو وتوم پين وغيرهم - اختلاف وجهات النظر في مفهوم الديموقراطية ادى الى خصومات خطيرة. ٤٢-٤٨

دراسة الديموقراطية بالنسبة لاوضاع العراق السياسية - الدراسة الواقعية اجدى من الالتجاء الى النظريات المجردة - الديموقراطية كاسلوب في الحكم ومدى صلاحها في تقويم التردي

الصفحة

السياسي عندنا ـ مقارنة بين وضعنا السياسي والسوابق التاريخية في اوروبا ـ القرن الثامن عشر وتفسخه ـ الديموقراطية خففت من تفسخه السياسي والاجتماعي الذي طغى عليه ـ مفهوم الديموقراطية عندنا وكيف يجب ان تفهم عملياً ـ نظرة اهل اليمين والوسط واليسار اليها ـ هل يصلح تطبيق النظام الديموقراطي عندنا كياننا السياسي. ٤٨ـ٥٨

اسباب المطالبة بالحرية والحقوق السياسية ـ النظريات السياسية لم تكن من العوامل الاولية فيها ـ التخلص من ثقل الضرائب ـ نظام المجتمع والفوارق الاجتماعية فيه ـ الاوليگارشية ـ الثورة الصناعية واثرها في تبديل الكيان الاجتماعي. ٥٨ـ٦٨

التفكير السياسي قبل القرن الثامن عشر ـ

الصفحة

اقتصاره على طبقة محدودة ـ انتشار الوعي السياسي واثره في التطور الديموقراطي ـ انكلترا وفرنسا مثلان للتدرج والثورة ـ الماگنا كارتا ـ النزاع بين الملك شارل والبرلمان ـ اعلاء كلمة البرلمان ـ قانون التسوية ١٧٠١ . ٦٨ـ٧٥

حكم الاوليجارشية في انكلترا ـ المطالبة بالاصلاح ـ اول خطوة اصلاحية قانون ١٨٣٢ الانتخابي ـ اثر الثورة الفرنسية والثورة الامريكية في انكلترا ـ توم بين وتعاليمه الثورية ـ بنتام وفلسفته الاجتماعية . ٧٥ـ٨٣

« ادموند برك » المحافظ وبين الثائر ـ تحطيم فلسفة برك ـ كتاب « حقوق الانسان » ـ

الصفحة

اثره في الوعي السياسي ـ اثره في اصلاح ١٨٣٢ ـ التفكير السياسي يعم مختلف الطبقات ويتقدم بالديموقراطية نحو اتجاه شعبي ٨٣-٨٩

جرمي بنتام وفلسفة « المنفعة » ـ رائد هذه الفلسفة كاود هلفتيوس ـ المنفعة لا تعني اللذة المادية فقط بل تشمل اللذات المعنوية ـ غرض التشريع سعادة المجموع ـ سعادة احقر فرد في المجتمع لا تقل في اثرها عن سعادة ارفع فرد فيه ـ فكرة ثورية . ٨٩-٩٤

فرنسا قبل ثورة ١٧٨٩ ـ الملكية والاستبداد ـ الفلاسفة واثرهم في الوعي الشعبي ـ لم يرسموا خطط الاصلاح بوضوح ـ مونتسكيو شذ عنهم لانه بحث في التاريخ والمؤسسات السياسية .

الصفحة

بحثا علمياً - فولتير ومقارعته للسلطات الحاكمة - كانديد - روسو واندفاعه العاطفي - روح الثورة - متناقضاته في البحث السياسي - « العقد الاجتماعي » و « اصل عدم المساواة بين الناس » . ٩٤-١٠٨

متابعة سير الديموقراطية - انكلترا وتشريعي ١٨٦٧ و ١٨٨٥ - قانون تمثيل الشعب ١٩١٨ - التقريب بين الديموقراطية المثالية والواقع - الحكم من الشعب والى الشعب - هل حكم الشعب فعلاً - من هو الشعب - الشعور بوجوده وقوته - اثره في صد طغيان المتحكمين وتوجيه السياسة العامة بارشاد الواعين من ابناء الامة - المؤسسات الديموقراطية

الصفحة

ضرورية لحفظ حقوق الشعب - مراقبة الشعب لممثليه وحكامه عن طريق هذه المؤسسات - سبب التردي السياسي عندنا - كيفية تداركه - نظامنا ديموقراطي شكلا الا انه افتقد الروح التي تجعله منسجما مع شكله - كيفية حل هذه الازمة . ١٠٨-١٢٠

ملحق . ١٢٠-١٣١

خطبة تأبينية لبركليس عن ديموقراطية اثينا . ١٢٢-١٢٤

قرار مجلس العوام الانكليزي سنة ١٦٤٩ ١٢٤-١٢٥

اعلان حقوق الانسان سنة ١٧٨٩ ١٢٥-١٢٧

بيان حزب العمال البريطاني سنة ١٩٢٨ ١٢٧-١٢٩

ديباجة ميثاق الامم المتحدة . ١١٣-١٢٩

مقدمة

ثار الشعب على الاستعمار ، فتخلص من بعض شره ، ثم ثارت القبيلة على الحكومة فقوبلت ثورتها باللين حيناً ، وبالعنف والشدة حيناً آخر ، ثم ثار الجيش ، او موجهوه ، على الحكومة ايضاً ، فرفع شخصاً واسقط شخصاً ، ثم ثار الافراد في الجيش بعضهم على بعض ، فاغتالوا منه القواد والمنزعمين .

هذه سلسلة ثورات تمع في عهد اغلبه اضطراب وفوضى ، جابهها مجتمعنا في سنين قلائل ، وتكررت حوادثها في فترات متقاربة [1] .

---

(١) كان لقيام العشائر في الفرات الاوسط اثر كبير في اسقاط وزارة علي جودت ، ثم وزارة جميل المدفعي الثالثة (شباط ـ آذار سنة ١٩٣٥) . ثم قامت بعض الثورات في الفرات وفي الشمال ، على عهد وزارة الهاشمي =

وفي انكلترا ، خلال تاريخها الطويل ، ثار النبلاء على الملك المستبد فنالوا من عظيم سلطانه ، ثم ثار الملك على الكنيسة فاضعف نفوذها وسلطانها ، ثم ثار الاشراف وزعماء

=(مارت سنة ١٩٣٥ - تشرين الاول سنة ١٩٣٦) استطاعت تلك الوزارة ان تقمعها بالقوة ...

اما اثر الجيش في اسقاط الوزارات وتأليفها فيمكن ان نعد سبعة انقلابات على عهد الوزارات التالية بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤١ وهي - وزارة ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٦، ووزارة حكمة سليمان سنة ١٩٣٧، ووزارة المدفعي سنة ١٩٣٨ ، ووزارة نوري السعيد سنة ١٩٤٠ ووزارة الكيلاني ، ثم وزارة طه الهاشمي ، ثم وزارة الكيلاني الاخيرة سنة ١٩٤١ (راجع كتاب « نظام الحكم في العراق » للدكتور مجيد خدوري : ص ١٢١ - ١٢٣ نقلا عن كتاب « تاريخ الوزارات العراقية » للسيد عبد الرزاق الحسني : ج ٤ ص ١٨١ - ١٩١) .

المال على الملك فقاسموه سيطرته وحقوقه ، ثم ثارت الطبقة الوسطى ، ومن بعدها الطبقة العاملة ، على هولاء جميعاً فتوزع الحكم بينهم جميعاً .

حدث هذا في طرف الغرب من قارة اوربا ، بكثير من المسالمة واللين ، وبقليل من الشدة والعنف .

وفي الطرف المقابل لها ، في فرنسا ، ثار الملك على النبلاء فاخضعهم ، ثم ثار الشعب على الاثنين فحقهما في ثورة عنيفة عاتية ، ثم ثار الافراد بعضهم على بعض : روبسبير يقتل دانتون ، وشارلوت كورداي تقتل مارا ، والجمعية ترفع روبسبير الى الاوج ثم تبعث به الى المقصلة .

هذه وغيرها ، سلسلة ثورات جابهها المجتمع الاوربي في سنين طويلة ، وفي فترات متباعدة .

غير ان الفرق بين السلسلتين ـ اي سلسلة الاحداث التي جابهها مجتمعنا وسلسلة الاحداث التي جابهها المجتمع

الاوربي - هو ان الثانية رافقها تحسس فكري بدأ ضعيفاً وانتهى قوياً جارفاً طاغياً على الحياة وعلى افراد المجتمع جميعاً، فكانت حلقاتها قوية متماسكة .

اما الاولى فقد رافقها تحسس فكري بدأ قوياً جارفاً طاغياً على الحياة عندما ناضل الشعب ضد الاستعمار لنيل استقلاله المرجو ، ثم طغت عليه فوضى اليمة اعقبها يأس عميق وركود شامل رأينا آثارهما في نواحي مجتمعنا كافة[1].

***

---

(١) كتبت هذه المدة قبل الوثبة الوطنية الاخيرة ضد معاهدة بورتسموث . وسوف نعالج موضوعها وصلتها باوضاع العراق السياسية في بحثين تاليين هما : « كيان العراق السياسي » و « التفكير السياسي في العراق » .

والذي يستعرض هذه الحوادث وتفاصيلها لابد ان تساوره شكوك تدفعه الى التحري عن مسببات هذه الفوضى : هل ان مصدرها شعب ناشيء يميل اليها كما يميل افراد المجتمعات البدائية الى التنابذ والاقتتال ام ان الموجهين لهذا الشعب حرصوا على ان يجعلوا منه اداة ميسورة لاغراضهم فيوجهوه كل يوم وجهة جديدة يرومون من ورائها تحقيق منافعهم واطماعهم ، ام ان هناك ارتباكا اساسيا في كيان هذا المجتمع الذي فقد التماسك والانسجام ؟

لا بد لبعض الناس الذين يرون شذوذاً في مثل هذا الوضع وفي مثل هذا المحيط من ان يلجأوا الى المنطق ليعينهم على تفهم اسباب الحوادث المتتالية التي يجابهها المجتمع . ولابد ، لغرض الوصول الى نتيجة مقبولة ، من الالتجاء الى دراسة هذا المحيط بمؤسساته المختلفة اولا ، ثم دراسة الافراد الذين يسيطرون على هذا المحيط بنزعاتهم

المختلفة ، واخيراً استعراض الوقائع التي تكررت ازمانها ، لنرى هل ان هذه الوقائع نتائج محتمة لاوضاع المؤسسات وتصرفات الافراد وهل ان هناك ، بالاضافة الى المؤسسات الوضعية هذه ، والافراد المسيطرين عليها عوامل خارجية او تاريخية او اجتماعية اثرت بصورة مباشرة او غير مباشرة على كل ما حدث في هذه الفترة القصيرة من تاريخنا الحديث ؟

على اننا اذ نعالج العامل الاولي في كل هـــذا انما ندرس المحيط دراسة عملية واقعية موضوعية بقدر ما ، وبالدرجة المستطاعة ، لكي نوفق الى ابراز نتائج تكون ملازمة للمقدمات التي اقبلنا على دراستها .

***

ان المؤسسات التي تشترك في بناء الكيان السياسي لدولة العراق تختلف في الاعمال والنزعات ، الا ان هناك قاسماً

مشتركاً اعظم نستطيع ان نخضع له جميع هـذه المؤسسات بالوانها المختلفة ، هذا القاسم المشترك الاعظم هو ان هذه المؤسسات انما هي حديثة عهد في تكونها ، تريد كل منها ان تختبر لنفسها درجة صلاحها في بناء هذا الكيان ، وهي قد تكون حسنة النية في قصدها ، وقد تكون سيئة النية في هذا القصد . فالوزارة الديمقراطية تريد ان تطغي على البرلمان ، فتكون دكتاتورية ، تسير زمام الحكم من مقرها ، وتجعل من البرلمان آلة لسندها . والجيش ، في فترة من فترات تاريخه ، اراد ان يطغي على الاثنين باسلوب غير دستوري طبعاً ، ولا يمكن لتدخل الجيش هذا الا ان يكون غير دستوري في مثل هذا المقام .

غير ان هذه النزعة الفردية المتطرفة بشكليها المتقدمين تسوق ، دون شك ، وكما اثبت الواقع ، الى نتائج خطيرة عميقة الاثر . وفي بلد تعوزه الثقافة السياسية الرشيدة تعمد

كل مؤسسة من هذه المؤسسات الى أساليب متنوعة شاذة ، سافرة او متخفية ، لا تقيسها بمقاييس الحكمة والمنطق والصالح العام ، وانما تقيسها بالنتائج المباشرة الآنية التي يمكن ان تتحقق في مثل هذه المغامرات السياسية والاجتماعية ، ولما كانت الفردية عندنا تتساق ، مع الاسف ، في تيار المصلحة الشخصية فقد وجدنا الثورات التي حدثت بهذا الدافع لا تمت بطبيعة الحال الى المصلحة العامة ، او الى الكيان المرغوب فيه بصلة ما .

***

ولا بد من تفصيل لهذا التعميم . فالجيش والهيئة التنفيذية من المؤسسات التي اشرنا اليها ، كما ان الهيئة التشريعية هي الحجر الاساسي لهذه المؤسسات جميعها ، منها تستمد سلطتها وقوتها . ولقد حدث في وقت من الاوقات

ان كان التوجيه في هذه المؤسسات - ولا يزال في اغلبها - منسافاً بالروح الفردية كما قدمنا ، فانعدم التعاون، واضحت هذه الروح الدخيلة تتنـاسب بين هذه المؤسسات ، رأينا آثارها واضحة في شكل ثورات قبلية احياناً ، وفي شكل انقلاب قامت به مؤسسة من هذه المؤسسات الوطنية احياناً اخرى ، تسيرها ارادة فرد او افراد . ثم طغت الفوضى ، واستمر طغيانها ، لسيطرة مثل هذه الاساليب على نزعات الزعماء واشباه الزعماء . وهكذا اصبحنا ندور في حلقة مفرغة اضعنا بدايتها ، وجهلنا نهـايتها ، لانعدام التوجيه الصحيح في جميعها . وكان الاخفاق ، ولا شك ، حليف جميع هذه المحاولات ، فضعفت امكانيات انشاء كيان موجه مرسوم ، وافتقد الموجهون الغاية النبيلة التي تدفع بهم نحو العمل للصالح العام . ولذلك فاننا اذا تركنا المؤسسات هذه لنفحص خلاياها ، وجدنا ظاهرة بارزة في نفسية الافراد

المكونين لها ، هي ان كل فرد يريد ان يختبر درجة صلاحه في انشاء كيان مرموق - بمقاييسه الضيقة طبعاً - فكان الاخفاق هنا ايضاً حليف الاشخاص الذين ساهموا في انشاء مثل هذا الكيان وليس هذا بغريب ، فهو ظاهرة بارزة في كل مجتمع حديث العهد بالثقافة السياسية ، وبالحياة السياسية التي تردت فيها القيم الاخلاقية ، وانغرست فيها بذور الفردية ومأتى هذا استهتار بالمحيط وبقابلياته ، فاضحى كل فرد يحاول ان يقوم بتجربة في الحكم ، باسلوب الدسيسه والكيد ، ثم تطغي عليه فكرة « الزعيم » الذي يسنده « الشعب » وتنظره « الامة » بفارغ الصبر ، وبالغ الشوق ... انه المنقذ !!!

وليست هذه الظاهرة مقصورة على امة حديثه العهد بالثقافة السياسية يعوزها التوجيه الصحيح ، بل تشترك فيها الامة التي تفسخت وشاخت . وهنا نجد الافراد ، كما

وجدنا في الامم الناشئة ، وبالشكل الذي وصفناه، يندفعون بتيار العاطفة الرخيصة ، وبدافع المصلحة الخاصة ليستأثروا بالسلطان .

وفي روما ، حين تفسخت مؤسساتها السياسية والاجتماعية، وجدنا الجيش يسيطر على الحياة العامة ،ويتخلى عن واجبه النبيل ، فيسقط امبراطوراً ويقيم آخر ، ثم ينتقض على الامبراطور الجديد وينصب امبراطوراً ثالثاً ، ثم تسقط روما لتتابع هذه الاحداث .

غير ان العراق ليس روما فهو لا يزال يتدرج نحو كيان طريقه شائك وعر ولكنه لا بد ان يكون خيراً من هذا الذي نحن فيه . ونحن حين نبحث في حاضرنا يجب الا تفوتنا الحقيقة الواقعة ، وهي ان اغلب افراد هذه الدولة الذين يسوسون امورنا انما هم على نسق من التفكير ان اختلف في التفاصيل فانه لا يختلف في الاسس والروحية والاتجاه ،

وحين نبحث في مستقبلنا يجب كذلك أن لا ننسى ان الجيل الجديد يتطلع الى آفاق جديدة بفضل ما يتغذى به من ثقافة سياسية تختلف عن سابقاتها ، وهو يريد ان يرى آثار هذه الثقافة في خلق جو جديد ، ويريد ان يتقرب زعماؤه اليه عن طريق سوي مكشوف ، وبعمل سياسي موجه مرسوم لا مواربـــة فيه ولا التواء ، كي يتم الانسجام والتوافق ووضوح القصد في النشاط المشترك لبناء كيان جديد .

والجيل الجديد ، على الرغم من تصادمه مع بعضه في حقول التفكير المختلفة ، بنطاق ضيق ، يتلهف الى تحقيق هذا الامل عن هذا الطريق ولعل الجامع الاول بين هذه الفئات المختلفة التي تسعى في تغيير منهج حياتنا المتردي هو التخلص من آثار الماضي القريب .

ونحن في هذا البحث الذي نقدم على عرضه في هـذا الـكتاب وفي آخر يتلوه ، ان شاء الله ، نتطلع الى هذه

الآفاق جميعها، لنرى اي افق يتسع لحياتنا المتحفزة المتحررة من آسار الفوضى السياسية الحاضرة، ولنرى اي جو يصلح اكثر من غيره لتنمية هذا الكيان .

وقبل ان نبدأ بهذا البحث لابد لنا من نظرة اخرى شاملة جامعة لهذا الجو الذي اختنقنا فيه فترة من الزمن ليست بالقصيرة .

***

ثارت القبيلة على الحكومة . . . ثم ثار الجيش او موجهوه على الحكومة . . . ثم ثار الافراد بعضهم على بعض . . .

ولم تكن هذه الثورات الا دلائل فوضى سمى بعضها عصيانا وبعضها انقلاباً سياسياً وبعضها مناورات (١) .

---

(١) اقراء تفاصيل هذه الانتفاضات السياسية واسبابها المباشرة وغير المباشرة وتطوراتها ووقائعها المحللة في كتاب =

ولكن الواقع لم يؤيد ذلك . لقد كانت الدلائل قوية صريحة على ان اساس الكيان السياسي واهٍ ، او متهدم فعلا ، لا تترابط اطرافه بفكرة ، ولا يسود اجزاءه تفاهم وتعاون وانسجام . وقد بدت آثار هذا الانحلال بعد ان انهد ركن هذا الكيان ، ذلك الركن الذي وحد المساعي ، ووجه العمل السياسي ، ووازن بين الرجال والاعمال ، وبين الظروف الواقعية والآمال البعيدة بفكر ثاقب ، وبصيرة نافذة في فترة اليقظة السياسية والوعي السياسي ، وذلك هو فيصل الاول .

ثم جاءت الانقلابات السياسية وهي تحاول ان تختط لنفسها اتجاهاً جديداً في العمل السياسي . اما آثار امثال هذه الانقلابات فقد شاهدناها في غير هذه البلاد ،

= الاستاذ عبدالرزاق الحسني « تاريخ الوزارات العراقية » وعلى الاخص الجزء الرابع منه .

شاهدناها انقلابات خلقتها ظروف المجتمع ، وفيها كل مكونات ومعاني الانقلاب الفكري والوعي الشعبي . ومن الطبيعي ان الانقلابات مهما كان نوعها ، اجتماعية او سياسية ، لا يمكن ان تنال مرمى معيناً ما لم تكن ركائزها الفكرة الانقلابية الجديدة والآراء المقاومة لتيار الآراء المسيطرة بمبدأ وعقيدة .

ولا تستطيع ، مهما بالغت في العنف ، ان تخضع امة لفرد ، لكنك تستطيع بسهولة ويسر ان تخضع امة لفكرة تجسمت فيه عن طريق مؤسسة تحتضن هذه الفكرة . ومهما بالغ الناس في تصوير اثر الانقلابات «الفردية» ، لا الشعبية ، فانهم لا يستطيعون ان يغالبوا فكرة تلماها الابناء عن الاباء عن الاجداد ، ومهما قيل في تبدل اشكال المؤسسات ، ومنهاج العمل الارتجالي ، فان الفكرة التي كانت طاغية قبل هذا الانقلاب « الفردي » تبقى جامحة عاملة تتبين آثارها بعد حين من الزمان باساليب تخلو من المنطق و الاتزان ،

ويستفزها الخيال ، وتقتحم المجتمع بفترات زمنية ، متباعدة او متقاربة ، تشبه الازمات العصبية الهستيرية التي تنتاب مرضى الاعصاب .

اريد بهذا ان اقول ان الانقلاب الذي تسنده القوة ، ظاهرة او مستترة ، دون اشباع الفكر بعقيدة جديدة ، وروح جديدة ، وعمل جديد ، وامل جديد ، لا يستقر منه غير شكله وهيكله ، دون لبابه واصوله .

فالضغط اذن لا يخلق فرداً سياسياً يدين بمذهب جديد . انك تستطيع باسلوب كهذا ان تجعل من الافراد اصداء لفكرتك ، ان دعوت الى فكرة ما ، ولكن هل ان نظرة هولاء الى الفكرة الجديدة اصبحت مثل نظرتك اليها ؟ ..لا . فلابد للمنطق واللزمن من ان يكونا عاملين اساسيين في تحويل . وجهة النظر الاولى الى وجهة نظر جديدة . ومعنى هذا انك تأتي بمختلف الاساليب الادبية

والمراودة الذهنية والحجج القوية عن طريق المناقشة والنشر والكلام لكي تجعل الفرد يؤمن بصلاح الفكرة عن رضى وعقيدة . ان مجرد السيطرة لا تخلق الايمان .

هذا تعميم لا أود الاسترسال فيه ، ولعل الاسترسال في امر المبادىء والثورات الاجتماعية في محيط كمحيطنا يقربنا من الموضوع الذي سنتناوله في بحث مستقل كما سبق وألمعنا .

غير ان الامر الذي اود ان انبه اليه هنا هو ان في مجتمع يخيم على اغلبية افراده ترد في فهم قيم الاشخاص ، وغفلة عن اسباب اندفاعات المسيطرين ، لا يمكن ان يسود المنطق في تعليل الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تنتاب المجتمع بين فترة وفترة . وتعليل هذه الظواهر والحكم بصلاح نتائجها ـ في محيط كهذا ـ لا يكون بنتائجها هي ، بل بالذين يعملون على تصوير هذه الظواهر في حلقات المجتمع وابرازها . فاذا لم يجتهد احدنا في تعليل نظام مجتمعنا وتفسيره وابرازه

للعيان بصورة تجريدية واقعية محايدة ، واظهار النقص فيه، ثم اصلاح هذا النقص باجتثاثه من اصله ، وغرس بذرة جديدة محله تنمو بتقادم الزمن فلا يكون قد عمل شيئاً في حقل الاصلاح الذي يرمي اليه . وبهذا اعني ان الانقلابات ، المباشرة او غير المباشرة ، التي تلجأ الى القوة والعنف فعلا ، او التي تهدد بها ، والتي ترمي الى اسقاط افراد عن منصة الحكم ليتسلمها افراد آخرون يعملون بنفس الخطة والروح والمنهج الذي سار عليه الافراد السابقون ، لا يكون اثرها في المجتمع الا اضافة معول جديد من معاول التهديم . ان انقلاباً روحه انتقام شخصي، لا يستمد اصوله من رغبة الامة ووعي الشعب ، يدوم بدوام تعلق الافراد بالشخصية التي احدثته . ومدى هذا التعلق قصير ، لان اساسه الهوى لا الفكرة . وبالسهولة التي انتقض فيها اولئك على هؤلاء ينتقض فيها هؤلاء على اولئك ... ومتى الانتهاء ؟!.

نعيد ونكرر ان الفكرة يجب ان تسود كل عمل غايته احداث تغيير في النظام الاجتماعي والسياسي ، ولا يمكن ان يقتصر مفهوم هذه الفكرة على القائمين بهذا التغيير، بل يجب ان تتجاوزهم الى هؤلاء الذين سوف تقع عليهم نتائج التغيير، وعلى هؤلاء ان يجعلوا من الفكرة عقيدة يكافحون من اجل تحقيقها ، وهؤلاء لا يستطيعون ان يتشربوا هذه الفكرة ، ليجعلوها عقيدة ، الا اذا افهم عن سبيل واضح ميسور . وكل هذا يتوضح في منهاج ، ولا تستطيع ان تفهم منهاجاً لمجتمع الا اذا اتيته عن طريق مؤسسة سياسية خاصة دائمة تدوم ما دامت في الفكرة اسباب الحياة . وكل من الفكرة والمؤسسة التي تعيش لغرض تحقيقها ـ او الحزب ـ يساند الآخر ويمده باسباب النماء ، وهما في حلقة مفرغة ليس لها ابتداء ولا انتهاء ، ولا يمكن ان تكونا الا متلازمتين منسجمتين . ومن هنا وجدنا ضرورة ايجاد مؤسسات كهذه

في بلد ناشيء كالعراق ، فقير في الثقافة السياسية والتوجيه السياسي والتقاليد السياسية . ولا يمكن ان ينال المجتمع نضوج فكري دون ان يكون لهذه المؤسسات نصيب في توجيه حياته العملية . ومن هنا ايضاً نشأ تخوف هؤلاء الذين استماتوا في السيطرة على مقدراتنا من مثل هذه المؤسسات التي قد تحطم قيمهم الموهومة .

ولكننا في مثل هذه الفوضى الحالة نجابه عقبة جديدة تمنع هذه المؤسسات من التركز والانتاج . يزعم البعض ان هذه المؤسسات انما هي عوامل جديدة لتقوية آثار الفوضى والاضطراب . ومن الطبيعي ان يحمل مثل هؤلاء الناس هذا الزعم ، لان الخطر الداهم على كيانهم الواهي حال لا محالة .

ومن هنا رأينا اتجاهين سياسيين : اتجاهاً يرمي الى تنمية روح المعرفة السياسية بالمناقشة والمنطق والجدل ، ويفسح للآخرين الذين قد لا يتفقون على اجتهاد فئة خاصة ،

وهولاء نسميهم بالمعارضين ، مجال الكفاح بمثل هـذه الاساليب ايضاً ليتعرف هـذا الجيل الناشيء على مختلف التيارات الفكرية التي لا يستطيع التحسس بها في جو مفعم بالتعسف والقوة والاضطهاد . والاتجاه الثاني يرمي الى فرض عقيدة بعينها فرضاً ، لا تتعرض لمناقشة او جدل ، وما المعارض لها الا عقبة كأداء في سبيل الدعوة الاصلاحية المثلى التي لا يمكن ان ينالها طعن او نقد ، فهو بهذا حريص على ان يسيطر وان يشبع شهوة طاغية عارمة من شهوات التحكم والاستبداد مهما كلف ذلك من ثمن .

***

ثارت القبيلة على الحكومة . . . . ثم ثار الجيش ، او موجهوه ، على الحكومة . . ثم ثار الافراد بعضهم على بعض . . .

وكانت بداية هـذه الثورات بهـذا الشكل -

حدثا جديداً في تاريخ العراق الحديث لم يشهده من قبل .
ونفسية المجتمع لكل انقلاب جديد تختلف عنها حينما تتكرر هذه الانقلابات ففي الحال الاولى يميل الناس الى الاعتقاد بان هذا الذي حدث لابد من ان تكون له اسباب قوية ، ولابد لهولاء الذين يأتون بحماس الانقلاب من العمل بنفس الحماس في بناء هيكل المجتمع جديد . ولعل التفاؤل يصادف هوى في نفوس الناس ، ولكنهم على الرغم من هذا كله لا يعرفون حقيقة الواقع بالتفصيل ، ويكتفون من الكل بالجزء ، لان الامر مفاجيء لم يعرف عنه قبل وقوعه قليل او كثير . . . هذه نفسية المجموع في الانقلابات الآنية المماثلة لهذا النوع والتي تفتقد الى الوعي الصحيح .

ثم يتكرر الحادث . . ويتكرر . . . وفي كل مرة يحدث فيها هذا التكرار يندفع الناس لمعرفة « حقيقة » الامر ومرماه . ومهما يكن من تعليل وتفسير فانهم يضيقون ذرعاً

بالحاضر وبالمستقبل ، لأن القلق يسود الفكر ، وقلق الفكر قلق الحياة ، فالفرد لا يفكر الا في يومه ، لأن غده مجهول في مجتمع اعتاد التمرد وانتحل شعار الفوضى . عند هـذا يبدأ الناس بشراء الاستقرار باي ثمن ، وعلى اي حال . وعند هذا تطغى على بعض الناس روح يسمونها الروح الدكتاتورية التي تريد ان تهيمن على الاوضاع لتقودها بقوة وتعسف وبطش [1] ، وتهيمن على البعض الآخر روح لا ترضى بقشور الاشياء ، ولا ترضى بالدواء الذي يخفف الداء ، وانما تريد ان تبحث في اساس المجتمع ومسببات

---

(١) هذه الروح الدكتاتورية قد تكون صريحة في حقل العمل السياسي وقد تكون مستترة ، والامر الغريب ان الحكومات الديمقراطية في العراق اضحت من نوع الدكتاتوريات العاتية ، لا يوجهها منهج ، بل يكون جل همها القضاء على الحركات الفكرية لتستر فشلها وهزالها ، فهي بهذ اشبه بحكومات القرون الوسطى .

الاضطراب والفوضى فيه لتخلق نظاماً ثابتاً مكيناً سمحاً عادلاً يأخذ بيد المجتمع نحو التطور الادبي والمادي والاخلاقي وهذه هي روح الديموقراطية .

***

سم هذا الكتاب دفاعاً عن الديمقراطية في العراق ، ان شئت ، وهو كذلك حقاً ، فمفهوم الديموقراطية قبل الحرب الاخيرة . اضحى مقروناً بالفوضى بعد ان طغت الدكتاتورية لتكتسح اوروبا كما تكتسح النار الهشيم . وكما علت كلمة الدول الفاشية في تصريف امور السياسة وتوجيهها علت معها مفاهيم الدكتاتورية والقوة السافرة . يضاف الى ما تقدم من الاسباب في ضعف اثر الديموقراطية في اوروبا ، والبلاد الشرقية بصورة خاصة ، ان الدول التي اعتنقتها ، كمنهج اجتماعي وكمبداء اخلاقي وكنظام سياسي ، شذت عن

مبادئها العليا ومفاهيمها المثالية ، فديمقراطيتها اذن لا تزال كسيحة . وهي قبل كل شيء دول مستعمرة ، ولا يمكن أن تكون الديموقراطية اداة استعمار ، لان ذلك يتنافى تماماً مع فلسفتها . الا ان الواقع قد ايد ، وهو يؤيد دائماً ، ان قوة الدفع والرشاش ، والبطش والتعسف كانت الركائز الاساسية التي سندت الاستعمار ولا تزال تسنده . ومن هنا جاءت النقمة على الدول الديموقراطية ، وتبعتها نقمة على الديموقراطية نفسها . وهذا الرأي ، كما سيتضح لك من تضاعيف هذا الكتاب ، بين الخطل ، فالواقع يبين ان الدول الديموقراطية هذه تبتعد ابتعاداً كلياً عن الديموقراطية المثالية المتحررة عندما تتخطى حدودها الجغرافية ، وتتماشى في كثير من اتجاهاتها مع النظم الدكتاتورية التي حاربتها .

ولضعف الثقافة السياسية وهزالها وجدنا الناس يخلطون فعلا بين هذين الاتجاهين ، ووجدناهم وهم يتحمسون

للدكتاتورية ، بشتى صورهـــا ، انما يتحمسون للدول الدكتاتورية ، ويقرنون هذه بتلك ، كما قرن الفريق الاول المبداء الديموقراطي بالدول المستعمرة .

ونحن نريد ، كما اشرنا الى ذلك في صدر هذه المقدمة ، ان ندرس محيطنا في حقليه الاجتماعي والسياسي ، ثم ندرس الديموقراطية ، الديموقراطية المتحررة التي دعا اليها روادها الاولون ، وكافح من اجلها ابطالها الخالدون ، الديموقراطية التي كان رائدها تحرير الفرد من آسار الطغيان والاستبداد ، وتحرير الشعوب من ربقة الجور والاستبداد ، الديموقراطية بمؤسساتها الشعبية وبقيمها الانسانية ، الديموقراطية باركانها الاساسية ، وهي : الحرية . حرية الكلام ، وحرية الاجتماع ، وحرية النشر ، وحرية الفكر ، وحريه النقد ـ ثم المساواة والعدل الاجتماعي والخير العام ... ومنها نرى مدى انسجام هذه الاركان مع احوال العراق الوضعية ، او مدى التنابذ

بينهما ، لنستطيع ان نقبل على دراسة التوجيه السياسي المرجو .

***

ولهذا الغرض فقد سعيت لجعل البحث المتقدم مستجمعاً جميع المقدمات التي توصلنا الى مثل هذه النتائج .

غير أني ، من الناحية العملية ، لا يسعني ، مع الاسف ، ان اقدم للقاريء هذا البحث بالشكل الذي اردت ونويت ، فالكتاب الذي بين يديك ليس في الواقع الا بحثاً من خمسة بحوث تكون اركان الموضوع الذي اقدمت على درسه . وقد كان يودي ان اجعل من هذه البحوث الخمسة كتاباً تتصل اواخره باوائله ، الا ان ظروفاً مختلفة جعلتني التزم الاقتصاد في الطبع وفي الوقت ، وكان من نتيجة هذا ان يصدر البحث الاول على الشكل الذي تراه .

والحق ان الامر الذي شجعني على انتهاج هـذا المنهج ، علاوة على الاسباب المتقدمة ، هو ان نشر البحوث الخمسة في كتب متتالية وبهذا الشكل لا يفقد الموضوع تماسكه وانسجامه ووحدته ، على ما اعتقد ، ذلك لأن كل بحث انما يستقل بكيانه ، ويتميز بلونه ، وطبيعة الصلة بين بحث وبحث كصلة الحلقة من السلسلة ، وهذه الصلة باقية سواء جمعت البحوث في كتاب واحد او نشرت تباعاً على انفراد .

ولكي تدرك مبدئياً طبيعة الصلة بين هذه البحوث لابد من الاشارة الى محتوياتها لابراز الوحدة الفكرية التي تجمع بينها . فالبحث الاول ـ وهو الكتاب الذي بين يديك ـ مقدمة في الديموقراطية ومفاهيمها ، مقصودة لان تكون ركيزة للبحث التالي وهو « نفسية القرن الثامن عشر الاوروبي » ، وفيه تصوير لاوضاع هذا القرن السياسية

والاجتماعية ، ومدى ما وصل اليه التردي في حقول الحياة المختلفة ، ثم كيف تدورك وعولج . ومن هذا البحث نستشف مقدار الشبه بين هذه الاوضاع واوضاع عراقنا الناشيء .

وعلى ضوء هذا البحث ننتقل الى البحث الثالث ، وهو « كيـان العراق السياسي » ، وفيه تحليل لاسباب تردي العراق سياسياً ، وطرق تدارك ترديه بالاساليب الديموقراطية التي يكافحها الرجال المسيطرون على مقدراتنا ، ومنه ننتقل الى بحث « ازمة الديموقراطيـــة » بصورة عامة ، وازمة الاستعمار بصورة خاصة ، ثم نخلص منه الى بحث « التفكير السياسي في العراق » ، وفيه شرح للعقائد السياسية ومدى فهم الناس لها في اوقات مختلفة وعند فئات مختلفة ومعرفة مدى صحة هذه المفاهيم وهل انها مستمدة من مصادر متينة مقبولة ، وهل تنسجم وغرض توجيه اصلاحي ديموقراطي .

ومن كل هذا ننتهي الى البحث الاخير وهو استنتاج من

هذه المقدمات التي اقبلنا على درسها، وتوجيه سياسي نستعرض فيه خير السبل لغرض الاصلاح المنشود .

***

ولا يفوتني ، قبل ان انتهي من مقدمتي ، ان اقر بعجزي في معالجة مثل هذا الموضوع الذي اقبلت على درسه ، ولعل الكتاب يعوزه التماسك والترابط ، الا انني من جهة اخرى اعترف بان الموضوع اوسع من ان يضمه كتاب بمثل هذا الحجم ، فهو متشعب الاطراف ، متعدد الوجوه ، وثيق الصلة بقضايا وطنية وشخصية قد يصعب على الكاتب بسطها بجميع تفاصيلها كنماذج واقعية تمثل الاسس التي يبتني عليها جهازنا الديموقراطي ، واني اذ اقر بهذا العجز ارجو ان اكون قد وفقت الى حسن القصد الذي رجوت في هذه المحاولة في تحليل كيان العراق بروح محايدة ، منزهة

عن العاطفة والغرض والهوى . واذا كان من اثر هذا الكتاب ان يحفز غيري ممن يحرصون على دراسة مشاكلنا السياسية على نطاق اوسع واعمق وامتن فاكون بذلك قد وفقت الى بعض ما رجوت اليه .

واخيراً ، وليس آخراً ، لا بد لي من التنويه بفضل الاستاذ حسين جميل المحامي سكرتير الحزب الوطني الديموقراطي ، فقد طالع ، بالرغم من كثرة مهامه ، مسودات الكتاب ، وافادني بالكثير من آرائه الى جانب تشجيعه اياي للاستعجال بطبع هذا الكتاب واصداره .

ولا يفوتني ، بهذه المناسبة ، ان اذكر ايضاً ما تفضل به علي زميلي وصديقي الاستاذ مهدي قاسم كبة المحامي بمطالعته الكتاب ومناقشة موضوعه . كما انني مدين لحضرة السيد فاضل مهدي المحرر في جريدة صوت الاهالي ، لما تجشمه

من عناء في تهذيب لغة الكتاب وتسوية أسلوبه بعد مطالعته اياه مطالعة مدقق ومفحص .

ناثل سمحيري

بغداد في ٢٠-٣-١٩٤٨

الديموقراطية

مدلولها وتطورها

الديموقراطية

مدلولها وتطورها

« لا يمكن ان يصاب شعب بكارثة اكبر
من فقد حرية الكلام » (ديموستين)

« ان كبت الحرية وخنقها لن يولدا القناعة .
انهما يؤديان باقلية من الناس الى القنوط
واليأس ، وبالاغلبية الى استكانة مطلقة للتسليم
المطلق في القضايا السياسية . ان اغلبية الافراد
الذين يحرمون من التفكير بالشكل الذي علمتهم
اياه تجاربهم في الحياة ، يفقدون اكيداً قابلية
التفكير بالمرة ، والنـــاس الذين حرموا

قابلية التفكير يفقدون صفة المواطن الصالح »

هارولد لاسكي في كتاب

(الحرية في الدولة الحديثة)[1]

اختلف الباحثون في وضع تعريف جامع مانع للديموقراطية، وهذا الاختلاف لم ينشأ الا لان طبيعة الموضوع الذي تتناوله الديموقراطية يختلف عن طبيعة المواضيع الاخرى التي يستطيع الباحث ان يقوم بتحليلها وبسطها بصورة تجريدية والديموقراطية، قبل كل شيء، اصطلاح سياسي، والسياسة فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وطبيعة العلوم الاجتماعية تختلف اختلافاً جوهرياً من وجوه عديدة عن العلوم الاخرى الطبيعية والرياضية منهـا بصورة خاصة، ومفهوم العلوم الثانية ثابت بالقدر الذي استطاع العلم ان

( ) Harold Laski : Liberty in the Modern State. P. 108
(Pengnin Edition)

ان يتوصل اليه ، كما ان العلوم الاولى تتصل اتصالا مباشراً بتصرفات الافراد وسلوكهم في الحياة ، والثانية تتصل بمكونات الطبيعة . والفرق بين الدراستين ان الاولى تلاحظ الفرد باعتباره وحدة في هذا المجتمع البشري الهائل ، يتصرف في اوقات مختلفة تصرفات مختلفة قد لا تجمعها صلة او رابطة ، فنحن ازاء هذا امام عامل متبدل لا نستطيع ان نحصره قيد الدرس لنحصل على نتائج متماثلة كل حين وعلى الدوام . على حين اننا نتناول في دراسة العلوم الطبيعية عوامل ومواد لا تختلف صفاتها وخواصها مهما اختلفت الظروف ، والتفاعلات الناتجة عن مزج عنصرين لا تتبدل مهما تبدل الزمان والمكان ، كما ان المواد التي يتناولها عالم الطبيعة في مختبره يمكن وزنها وقياسها ، ولا يمكن وزن وقياس تصرفات الناس واتجاهاتهم في قضية من القضايا الاجتماعية بالدقة التي نستطيعها ونحن ندرس الطبيعة

سافرة مجردة (١) .

يضاف الى ما تقدم عاملان آخران يجعلان دراسة العلوم الاجتماعية اشد واعسر من دراسة العلوم الطبيعية ، ذلك ان مسميات العلوم الاجتماعية لا تتميز بالدقة والضبط اللذين يلازمان الطائفة الثانية من العلوم . انها لا تؤدي مفهوماً واحداً عند مختلف الافراد ، ولا تعكس صوراً واحدة لمفاهيمها عند جميع الناس . فالاستبداد والارستقراطية والحق والحرية والمساواة الفاظ لا تتساوى معانيها عند الذين يلتمسون دراستها وبحثها ، وحتى هؤلاء الذين يدعون اليها ويتحمسون لها لا يملكون القدرة على تحديد نطاقها . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان لكل فرد في المجتمع تفكيراً خاصاً يستقل به عن غيره ، ويجعله يصور مفهوم هذه المصطلحات تصويراً خاصاً - حتى فيما لو اتفق الباحثون على

(1) James Bryce : Modern Democracies Volume I P. 16

تعيين مدلولها ـ وهذا المفهوم يختلف باختلاف نسق التفكير، فالانسان، وهو ابن محيطة، تؤثر في تكوينه العقلي عوامل مختلفة تكون قوية عند فرد، وضعيفة عند آخر، تبعاً لانطباعات مصدرها مؤثرات ثابتة او طارئة، عامة او خاصة، في مختلف اطوار حياة هذا الفرد، من نظام المجتمع الى نظام العائلة، ومن اثر الاقليم في بلد الى اثره في بلد آخر ... الخ كل هذه تعمل على خلق اختلاف ظاهر في تصوير الفكر الاجتماعية والسياسية التي تلج المجتمع من حين لآخر، او التي تستقر فيه. فلكي تكون لنفسك رأياً في مفهوم الحرية والديموقراطية والاشتراكية والشيوعية ... تكون قد كلفت نفسك عناء البحث في مواضيع أخرى تتصل اتصالا مباشراً بالشرع والاقتصاد والاخلاق ـ حقول قد تعيي عن الوصول منها الى غرض معين[1]. ولو كان

---

(1) Leonard Woolf : After the Deluge P. 25

للديموقراطية ، كما نعرفها ، مفهوم اجتماعي ثابت لكان من السهل تعريفها كما نعرف دائرة هندسية . الا انها ليست كذلك ، انها عبارة عن حقيقة اجتماعية ، وفي تعريفها نلاقي نفس الصعوبة التي نلاقيها إن أردنا الاتيان بوصف شامل دقيق جامع لجماعة بشرية تعيش في بقعة معينة تحوي اناساً مختلفي المشارب والميول[1] .

***

هذا واذا كان قد ساور الغموض واختلاف المعنى بعض اركان الديموقراطية ومظاهرها فكيف بالديموقراطية نفسها ؟ من هنا نشأ هذا التبلبل في الفكر الذي ادى الى تبلبل في العمل اتخذ في بعض الاحيان شكل الخصام

---

(1) W. Rappard : The crisis of Democracy P. P. 11-12

الطاريء ، فكان ميسوراً ، واتخذ احياناً اخرى شكل الخصام الملازم الذي ولد احقاداً ، اجتثت اصول المجتمع من اساسه .

فافلاطون ، وهو يبحث عن النظام الامثل لجمهوريته قبل ٢٥٠٠ سنة ، لم ينظر الى الديموقراطية نظرة رضى وارتياح فهو قد قرنها بالفوضى والاباحية . والديموقراطي في عرفه انسان استباح لنفسه كل شيء باسم الحرية ، فهو يعيش في بلد اطلق لاهليه رغباتهم ونزواتهم ، لا يردها رادع ، ولا توقفها حدود ، كل فرد فيه يعمل لنفسه بالشكل الذي يجده انفع لمصلحته وهواه[1]

واكد روسو ، وهو من رواد الديموقراطية الحديثة ، في عقده الاجتماعي ـ وهو الكتاب الذي اضحى فيما بعد انجيل الثورة الفرنسية ـ استحالة تطبيق الديموقراطية بقوله :

---

(1) Plato : The Republic . PP 253- 254 طبعة (Everyman's Libray)

« اذا اخذنا اللفظ ـ الديموقراطية ـ بمعناه الضيق فلم توجد فيما مضى ، ولن توجد ابداً ديموقراطية صحيحة . انه مما يخالف طبيعة الاشياء ان تكون الاغلبية حاكمة والاقلية محكومة »[1] ويرى فريق أن الديموقراطية لا يمكن ان تعني شيئاً ملموساً ينسجم مع المثالية التي تدعو اليها هذه الكلمة السحرية ، إذ ليست هي في الحقيقة الا تضليلا وخداعاً ، لان ما تقره من حقوق الملكية الفردية يضيق ما تهبه من الحرية ، وينقص من قيمته ، ولذلك يقول الشيوعيون إن هذه الحرية ليست الا خداعاً ووهماً من اوهام البورجوازية.[2] كما ان الذين يرون ان الاقتراع العام هو اساس الديموقراطية ، ولا يمكن ان يكون هذا الاقتراع عاماً الا اذا اشتركت النساء فيه كما يشترك الرجال ، لا يقرون بوجود ديموقراطية حقيقية في البلد الذي لا يعطي هذا الحق لنسائه . وفي

---

(1) J . J . Rousseau : Le Contrat Social Vot , III chap , IV

(٢) دليل برنز : الديموقراطية ترجمة محمد بدران صفحة ٧٨

فرنسا ، البلد الديموقراطي ، لم يعط لنسائها هذا الحق الا بعد الحرب العالمية الاخيرة. ويرى «توماس بين» (Thomas paine) وهو رسول الديموقراطية الانكليزية في القرن الثامن عشر، ان الديموقراطية لا يمكن قيامها الا في ظل نظام جمهوري . فالجمهورية ، في رأيه ، ركن اساسي يمكن تطبيق الديموقراطية في نطاقه ...

وهكذا اختلفت وجهات النظر في ادراك معنى الديموقراطية واركانها من حرية وعدل ومساواة . ونتيجة لهذا الاختلاف نشب الصراع بين الافراد قوياً حاداً، فكان ميسوراً متداركاً ثم اتسع نطاقه ، فشمل الدول ، فكان قوياً جارفاً قوض اركان المجتمع من اساسه، وطوح بملايين البشر، فلم يكن بالامكان تدارك نتائجه. ولعل الحلفاء وخصومهم في الحرب العالمية الاولى اشتركوا في عقيدة كانوا يدافعون عنها جميعاً، غير انهم اختلفوا في تفسيرها وادراك حقيقتها ،

ومن هذا الاختلاف في التفسير شبت تلك النيران التي لم تنطف جذوتها الا بعد اربع سنوات اعقبتها فترة استؤنف بعدها الصراع في الحرب العالمية الثانية : فبمان هولفج ، (Bethmann Hollweg) رئيس وزراء المانيا في الحرب الاولى ، وهو واقف على قطب من بوصلتها ، كان يعتقد اعتقاداً جازماً بأن كفاحه كان من اجل الحق والحرية والعدالة. والرئيس ولسن (W.Wilson) ، وهو على القطب الثاني ، كان يعتقد كذلك اعتقاداً جازماً بأن كفاحه كان من اجل الحق والعدالة وحرية الشعوب ... وهنا لا نستطيع الهرب من ازمة منطقية ـ كما يقال في علم المنطق ـ فاما ان تكون الحرية التي كان يكافح من اجلها هولفج هي نفس الحرية التي كان يكافح من اجلها ولسن ، وعلى هذا لم تكن الحرب دفاعاً عن الحرية ، بل نتيجة سوء تفاهم احمق ، واما ان مفهوم هولفج للحرية كان يختلف عن مفهوم ولسن لها ،

وعندها نصطدم بقضية سياسية تاريخية معقدة علينا ان نتدبرها ونتفهم ماهيتها ...

والظاهر أن البديل الثاني في هذه الازمة هو الارجح الى مدى بعيد . وليس هذا فقط ، فحتى هؤلاء الذين وقفوا على طرف واحد من القطب اختلفوا في تفسير فكرتهم وعقيدتهم ومثلهم التي اشتركوا في الدفاع عنها في جبهة واحدة . ولقد شهد التاريخ ان المسيو كليمانصو (Clemenceau) والمستر ولسن (Wilson) اختلفا ايضاً في فهم معاني الحرية وحق الشعوب الضعيفه ، هذه المعاني التي كافحا مع الآخرين من اجلها[1] .

وما يقال في الحرب الاولى يقال كذلك في الحرب الثانية ، فمفهوم روزفلت للديموقراطية اختلف عن مفهوم

---

(1) L. Woolf : After the Deluge. P. 29 وما بعدها

شرشل او ستالين لها ، كما اختلف مفهوم روزفلت للديموقراطية كذلك عن مفهوم ترومان .

***

ولا بد لنا قبل الاسترسال في موضوع الديموقراطية من ان نلتفت الى ما قد يحسب انه من المتناقضات ، فنقف عنده لنستدرك هذا التناقض البادي . اذ كيف نستطيع ان نقول بالأخذ بالديموقراطية وقد اختلف مدلولها هـــذا الاختلاف الذي رأيت ؟ وكيف نستطيع ان نأخذ بمبدأ سياسي لا يمكن اجماع الافراد على تفهم مدلوله ، وقـد قلنا في البداية ان ليس هناك شيء أصلح للمجتمع من تفاهم افراده على طبيعة المبادىء التي يريدون العمل داخل حدودها وان يتناول هؤلاء الافراد بالمناقشة والجدل مبادىء وآراء

يختلفون في الحكم على نتائجها ليتوصلوا الى حقيقة واضحة تقودهم نحو العمل المشترك ؟ ؟ .

والذي يظهر اول وهلة ان هناك تناقضاً اساسياً بين هذه الدعوة وطبيعة المبادىء السياسية التي اتينا على بسطها في صدر هذا البحث. وهذا صحيح ان نحن ذهبنا بعيداً في مجال النظريات المجردة لنفهم طبيعة هذه المبادىء من خلالها ، اذ ليس بالامكان وضع الحواجز الفاصلة بين فكرة وفكرة وتبين خطوطها التفصيلية الدقيقة ، وهذا كما رأينا ، ان لم يكن مستحيلا فقد يبلغ حد الاستحالة ، لأن الفكرة دائمة التطور والتبدل كلما مر الزمن ، وتبدل المحيط ، والزمن يسرع ، والمحيط يتطور ويتحول تبعاً له . فالديموقراطية اذن بوصفها النظري لا تقودنا الى غاية ، ولا تؤدي بنا الى نتيجة ، ونظرية تساوي الناس كلهم ليست الا افتراضاً تبدأ به

الديموقراطية لكي تتبين اصلحهم[١] . وعلى هذا فلابد من الالتجاء الى مصادر اخرى نستمد منها حقائق ملموسة تقودنا الى نتيجة واقعية ، وتكون مادة بحثنا حتى نهايته .

وعلى الرغم مما قررناه من تفاوت الافراد في مسلكهم في الحياة ، واثر ذلك في نسق تفكيرهم وفهمهم للآراء والمبادىء السياسية ، فان هناك حقيقة اجتماعية نفسية تقول إن هؤلاء الافراد أنفسهم اذا اجتمعوا وكانوا تحت تأثير عوامل خارجية متشابهة فان اتجاهاتهم بصورة عامة تتوحد ، وتصرفاتهم تتقارب . ومن هذه الظاهرة الاجتماعية نستطيع دراسة المجتمع في تصرفاته السياسية في فترة من فترات تاريخه ، والآثار التي تتبين من نتيجة هذه التصرفات ، ومنها نستطيع ان نميز الخطوط الاساسية التي تشترك فيها الجماعات عندما تتعرض لمؤثرات واحدة او متقاربة . فان

---

(١) دليل برنز : الديموقراطية محمد بدران صفحة ٩٧

فشا الطغيان في مجتمع ما ، نتيجة سيطرة فئة مستبدة مستغلة ، فان الافراد الذين يسامون هذا الاستبداد لابد من أن تثور فيهم نوازعهم الانسانية الكامنة ، فتأخذ طريقها نحو انفجار جارف مكشوف ان لم تتدارك باصلاح يقوم اركان المجتمع المتفسخ .

والدول ، وهي تكون بمجموعها اغلب الجماعات البشرية ، تخضع لنفس هذا الناموس الاجتماعي ، فهي في اتجاهاتها ، كمجموعة افراد ، تخضع لمؤثرات توجهها وجهة معينة نستطيع ، إن نحن اندمجنا بتيارها وراقبناها وهي في حركتها وتكاملها ، ان نظفر بدراسة الواقع المتمثل فيها . وبمعنى آخر انه باستطاعتنا درس المؤسسات السياسية ، وباستطاعتنا ان نلمس نتيجة دراستنا ، إن اقبلنا عليها اقبالاً عملياً بعيداً عن جو النظريات المطلقة والمثل العليا التي يرددها الناس : نستطيع ان ندرس الدولة بجميع اجهزتها ومكوناتها ، وهي في ظل

نظام سياسي معين وآثار هذا النظام فيها ، كما ندرس اتجاه جمعية من الجمعيات ، والوسائل التي تعمل على تحقيق اغراضها ومثلها ، ثم مدى نجاحها او فشلها تبعاً لها ، ذلك ان نمتزج بالمحيط اندماجاً يجعلنا قريبين من مصادره ، وبالتالي صادقي الملاحظة في ابراز حقيقة كيانه[1] .

وهذا التحري وحده لا يكفي اساساً لدراسة شاملة ، فلابد من تحري المقدمات التاريخية السابقة للاوضاع السياسية والاجتماعية الحادثة ، لكي نعرف مدى اثرها في تبلور هذه الاوضاع . وبمثل هذا الاسلوب قد تمتد دراستنا لنظم اخرى ، وقد نستطيع بطريق القياس ان نرى اثر المقدمات ، في حالة تشابهها ، في النتائج التي تحدثها في مجتمع ما في اتجاهاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهل هي نفس النتائج التي حدثت في الحالة السابقة . ومن الطبيعي

(1) J. Bryce : Modern Democracies. Vol, I. P, 20

ان مثل هذه الدراسة لايمكن ان تتصف بالدقة والتفصيل والشمول كما تتصف دراسات اخرى من طبيعة اخرى على نحو ما سبق ان اشرنا اليه . ولنأخذ مجتمعاً كالمجتمع الفرنسي قبل الثورة الفرنسية ، فندرس اطواره واتجاهاته ، ثم نأتي الى النتائج التي تمخض عنها هـــذا الوضع ، وهي الثورة الفرنسية وذيولها ، ثم نسأل انفسنا : هل ان كل وضع يشابه وضع فرنسا قبل الثورة لابد ان تلازمه ، كنتيجة محتمة ، ثورة جازفة لاصلاح ما احدثه التفسخ السياسي والاخلاقي من آثار في البلد ، ام ان الاصلاح قد يتخذ وجهة اخرى ولو كانت الاوضاع نسبياً واحدة ؟ ولم لم تحدث في انكلترا ثورة كالثورة الفرنسية على الرغم من ان اوضاعها تشابهت في خطوطها الكبرى وفي بعض ظروفها التاريخية الى حد بعيد ؟ ولتقرير عوامل هذه النتائج لا بد من دراسة نفسية الشعبين التي اوجدت هذا الاختلاف .

ونحن إذ نقبل على مثل هذه الدراسة التاريخية فان غرضنا الاول منها دراسة مجتمعنا على ضوئها دراسة تحليلية محايدة من نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم مقايسة هذا الوضع الحادث على تلك الاوضاع، لنرى مدى التوافق، او عدمه، بينه وبينها، ثم نتحرى عن طرق الاصلاح التي امتدت الى تلك الاوضاع فاصلحت ما فسد منها، هل يمكن ان تكون اداة منتجة لاصلاح ما فسد من اوضاعنا ؟

نخلص مما تقدم الى هذه النتيجة، وهي: انه اذا اردنا ان نعرف مدلول الديموقراطية فلابد لنا من ترك النظرة المطلقة المجردة اليها والالتجاء الى تعريفها عن طريق الواقع الملموس، ولابد لنا في مثل هذه الحالة من ان نلجأ الى مقارنتها بأنواع اخرى من انواع الحكم، فنستطيع بسهولة ان نميز بين حكومة ديموقراطية وحكومة دكتاتورية، وبينها وبين حكومة ارستقراطية او بيركارشية كما شهدناها في انكلترا

في القرن الثامن عشر ، او بينها وبين حكومة مطلقة مستبدة تستمد سلطانها من حق الهي مزعوم . وعلى هذا كان لزاما علينا في هذا البحث ، والغرض الذي نرمي اليه من درس الموضوع ، ان نحدد معنى الديموقراطية ، وهو المعنى المتعارف عليه بين اغلبية الناس دون لبس او غموض ، وهذا المعنى هو : أن الديموقراطية نظام للحكم تتولاه جمعيات نيابية تشرف على وزراء الدولة المسؤولين ، وان النواب في هذه الجمعيات تراقبهم مراقبة متفاوتة الدرجات هيئة من المواطنين ترشدهم الى العمل وتدفعهم اليه دفعاً (يعني الرأي العام)[1] ، وان ما يفهمه معظم الناس منها هو حق العدد الكبير من افراد الشعب العاديين في كل بلد ان يستبدلوا بحكامهم حكاماً غيرهم ، وان يشرفوا بعض الاشراف على طريقة حكمهم ،

---

(١) دليل برنز : الديموقراطية ـ ترجمة محمد بدوان ، صفحة ٤١ .

وان يناقشوا علناً في كل طرائق الحكم وقرارات الحكومة مناقشة مصحوبة بحريتهم في انتقاد ولاة الامور [١]

ومن الطبيعي ان تكون حرية القول والنشر والاجتماع والتنظيم الحزبي مضمونة لا تتحداها السلطة الحاكمة ، لكي تتحقق عن طريقها الغاية من الحكم الديموقراطي . فاذا قلنا إن انكلترا ديموقراطية عنينا بذلك ان الحكومة يسيرها افراد انتخبهم الشعب بالاقتراع العام ، وان هولاء الممثلين عن الشعب يستمرون في الحكم لمدة قصوى قدرها خمس سنوات ما داموا حائزين على ثقة الشعب ، فان حادوا عن الطريق الذي جاؤا من اجله نحاهم وابعدهم عن الحكم في فترة اقصر من هذه [٢] .

---

(١) المصدر السابق : صفحة ١٨

(2) T. D. Weldon : States and Morals. P. 148

ونحن ان كنا قد نحونا هذا المنحى في بحث الديموقراطية فلا بد لنا من تفهم المصدرين اللذين اشرنا اليهما سابقاً، وهما التاريخ والواقع، لادراك حقيقة مفهومها ادراكاً عملياً.

وستسأل حتماً عند انتهائك من هذا الفصل: ما هذا المعنى الذي نعلقه الديموقراطية في بلد حديث النشأة السياسية كالعراق؟ وماهو مدلولها الآن عند الذين يساهمون في العمل السياسي في مجتمعنا؟ وماذا كان مفهومها في الفترة السابقة لهذه الفترة؟ وماذا يجب ان يكون مفهومها لغرض توجيه اصلاحي يوقف من هذا التردي الذي لا يفتأ نظامنا ينحدر اليه؟ وهنا لا بد لنا من ان نفهم تاريخها عندهم وعندنا كما اسلفنا. أنفهمها كما فهمها رجل القرن التاسع عشر، ام كما يفهمها رجل القرن العشرين؟ ورجل القرن العشرين بدوره ينظر اليها نظرة تختلف باختلاف موقعها منه: على يمينه، او على يساره، واهل اليمين يرون فيها مساواة سياسية في حدود

معينة يجب الا تتجاوزها ، واهل اليسار مساواة اقتصادية علاوة على المساواة السياسية ، كما ان اهل اليسار يختلفون في مدى تطبيق هـــذه المساواة الاقتصاديه والكيفية التي تتحقق بها ... الخ هل ان هناك اي شبه بين وضعنا الاجتماعي والسياسي اليوم وبين حلقة من حلقات التطور الديموقراطي في اوروبا ؟ هذا ما سنقبل على بحثه في فصول تالية ، بعد الانتهاء من هـــذا الفصل .

***

حقيقتان نقررهما مبدئيا اساسا لهذا البحث : الاولى ان الناس طالبوا بالحرية والعدالة والمساواة لأنهم احسوا بربقة العبودية واجحاف الامتيازات ، فأحسوا بالعوائق

الشائكة في طريقهم نحو حياة رضية مستقرة ينعدم منها التجبر والطغيان والمهانة والاستغلال ، وعندها شعروا بوجوب وضع حد يخفف من غلواء هـذا التيار الذي يجرف حياتهم جرفاً ، واول خطوة في طريق الحرية شاركها عمل في رفع الحواجز الاجتماعية والطبقية التي اقرها القانون ، فجعل الطبقات المستغلة (بفتح الغين) تنؤ بهـا . والخطوة التي كانت ترافق هـذا السير كانت خطوة انشائية تضمنت تكوين مؤسسة سياسية يستطيع الافراد عن طريقها ان يحتفظوا بالحقوق التي اكتسبوها لكي تكون اداة فعالة في توجيه حياتهم وارزاقهم ، وهذا ما سمي بالحكم الذاتي ، وقد نشاء هذا الحكم مبدئياً ، لا على اعتبار انه خير بذاته اريد لنفسه ، بل لأن الشعب وجد بحكم الضرورة ، لصيانه حقوق افراده الاساسية ، ان تنشأ المؤسسات التي تسهر عليها [1]

---

(1) W. Rappard : The Crisis of Democracy. P. 15

والحقيقة الثانية التي تقررها هي ان النظريات والمثل العليا التي توجت جهود فلاسفة القرن الثامن عشر وما بعده جاءت متممة لتبرير الاصلاح ، وفي حلقة متأخرة من حلقات تطور الفكر الانساني ، وكان اثرها في توجيه التبديل الذي طرأ على الحياة الاجتماعية والسياسية في اوروبا ثانوياً على الاغلب ، غير انه لم يكن ضعيفاً ، ثم اضحى لها اثر فعال في توجيه الشعوب المستغلة (بفتح الغين) او المستعبدة ، لأنه تبث ان الحريات السياسية ، وهي ركن الديموقراطية الاول ، ليست اداة لغرض اصلاحي مادي او ادبي فحسب ، بل هي في ذاتها قيم عليا في الحياة ، تراد لنفسها لما لها من اثر في تكوين الفرد وتوجيهه وجهة انسانية نبيلة يفقد الفرد بدونها معاني انسانيته [1] .

---

(1) H. Laski اقرأ الفصل الثاني عن حرية الفكر في كتاب (Liberty in the modern State) وفيه عرض قيم لهذا الموضوع

ونحن عندما نبحث في طبيعة هاتين الحقيقتين يجب أن نلاحظ أن الاحساس الذي كان يستقر في نفوس الناس تجاه تجبر الحكام او طغيان الملوك لم يكن شاملا في الغالب جميع طبقات المجتمع ، وان اعتراض الناس على الحق الالهي وحكم الفرد لم يكن اعتراضاً نظرياً ، بل نتيجة لما ترتب على النظام القديم من متاعب وشكوك كان منشأ معظمها المال . ذلك بان حكم الملوك كان شديد الوطأة على الناس ، وقد اوقرت الضرائب والمطالب المالية ظهر التجار بنوع خاص ، وظل الذين يطلب اليهم اداء المال اللازم لسياسة الملوك قروناً عدة يحاولون ان يحموا انفسهم من هذه المطاليب بتقييدها بشروط [1] . وان النظريات التي كان يشهرها الكتاب في وجه الملكية المطلقة لم يكن ديدنها اشراك الشعب فعلا في الحكم ، بل الحد من سلطة الملك لينصرف الناس

---

(١) دليل برنز ـ الديموقراطية صفحة ١٣ .

الى العمل في جو من الحرية المدنية هادىء مستقر . ولذلك رأينا أن تطور الافكار الاصلاحية لم يتخذ شكله السياسي على اساس من المثل الاخلاقية والمبادىء الاجتماعية الا في القرنين الثامن والتاسع عشر ، ومن بعدهما القرن العشرين . وهذه الأفكار السياسية اتجهت اخيراً الى الاعتقاد فعلا بضرورة العمل نحو اشراك الشعب في الحكم ، واشراكه في مراقبة المؤسسات الحكومية ، لأن ذلك خير في ذاته كما شاهدناه في اعلان حقوق الانسان في الثورة الفرنسية .

ولا نريد ان نلتمس صدر هذا الطريق الذي بدأت به الحركة الديموقراطية ، لأنه شائك طويل ، ولكننا نشير فقط الى ان الصورة التي مثلت هذا التاريخ ، وإن كانت قد اختلفت الوانها بين مكان ومكان ، اشتركت جميعها في ابراز معنى واحد لها . فان الاوضاع المختلفة من اجتماعية وسياسية واقتصادية التي كانت تستقر في مجتمع من المجتمعات ، في

حلقة من حلقات تاريخه ، كانت تخلق نوعاً من الشعور يخالط طبقة من طبقات المجتمع وكان هـذا الشعور يكتسب لون النقمة على هذه الاوضاع السائدة جميعها ، لأنها كانت تعمر اقليـة ضئيلة ، تستقر على قمـة الهرم ، بافانين من نعم الحياة ، وكان قاعدة هـذا الهرم ومركز الثقل فيه سواد الناس وجموعهم الغالبة . ونحن عندما ننظر الآن الى هذه الطبقات التي كانت تتخلل هذا الهرم ، ثم ننظر الى بعـد الشقة بين قمته وقاعدته ، نتبين نوعاً من الشذوذ لا يسوغه المنطق ، ولا يتقبله العقل بالرضى والارتياح . والشذوذ في ذلك ان الطبقة الحاكمة المسيطرة كانت مطلقة التصرف بمصير الافراد : تهاجم اشخاصهم ، وتستبيح اموالهم ، وتنتهك حرمة منازلهم ، وتودعهم اعماق السجون دون مبرر صحيح ، ودون الالتجاء الى قانون يحمي حق الفرد من مثل هذا التحدي لحرياته ، كما كانت تنهب ماله

باسم ضرائب تجبى في اوقات لا انتظام فيها . وهي علاوة على هذا كله تتصرف في حقله وزرعه ومحصولاته بشكل كيفي ، دون الالتفات الى ما نسميه اليوم بحرمة الملك او حماية القانون .

غير ان تفهم هذا الشذوذ لم يكن من الممكن ان يستقر في عقول الافراد الذين طغى عليهم أثره الثقيل ، ولا في عقول الافراد الذين تحكموا في المحيط فجعلوه مورداً خصباً من موارد سيطرتهم واستغلالهم . لقد وجد الكل في نظام الحياة السائد نظاماً املته الطبيعة وقرره الاله ، وليس بقاء هذا النظام الا تمشياً مع نظام الكون وسنة الحياة وقانون الطبيعة . ولكن كثيراً ما كانت تنبعث في فكر طبقة من هذه الطبقات التي تلي القمة آراء متحررة ، متمردة على النظام ، ناقمة ، لا على فقدان سواد الناس حق الحرية والمساواة ، بل على فقدانها امتيازات كانت ترى ان

استئثار الطبقة الحاكمة بها مخالف لنواميس الطبيعة ! !
فكانت هذه الطبقة حريصة على ان تنال قسطها من حرية وحقوق طالما التمستها وطالبت بها . وكلما كانت هذه الطبقة تطالب بهذا القسط كانت الطبقة المسيطرة على المجتمع ترى في هذه المطاليب خروجاً على نظام الطبيعة ، وثورة على العدالة والحق ! ! وحتى هولاء السواد الذين استقروا عند قاعدة الهرم ، ينوءون بحمله ، لم يكونوا لينظروا الى هذه الحركات الا خروجاً على حكم الله وسلطانه .

وعلى هذا رأينا ان المطالبة بالحرية والمساواة لم يكن لينظر اليهما الناس الا بعين ملؤها السخط والاستغراب ! اما الطبقة الوسطى فانها كانت تستقل في معظم الاحيان احد طريقين ، فاما ان تنحاز الى الطبقة الحاكمة تتودد اليها ، وتلتمس رضاها ، واما ان تنحاز الى طبقة دونها في الاخذ بجوانب الحياة ، تدافع باسمها لنيل اغراضها . وكثيراً ما

حدث ان نالت الطبقة الاخيرة قسطاً من حق الحياة ، دون ان تكون الطبقة الوسطى قد وجهت نشاطها وغايتها نحو هذا الهدف المشترك . وعندما تنحاز هذه الطبقة الى الطبقة التي تليها فانها تكون اتجاهاً جديداً معاكساً للسلطة الحاكمة او السلطة التي تساندها ، وهي على الغالب طبقة ارستقراطية اوليگارشية [١] انانية . وعند هذا ، اي عندما ترى الطبقة الحاكمة ان التوازن قد اختل بين شقي الطبقة الوسطى ـ الشق المساند لرجال الحكم والشق المساند للطبقة الدنيا ـ بأن رجحت كفة الثاني على كفة الاول ، فان المسيطرين يلتمسون تجاه هذا الاختلال في التوازن سياسة جديدة بأن يحولوا من الجهة الاولى امتيازات كانت غارقة بها الطبقة المتنفذه الى الجهة

---

(١) الاوليگارشية (Oligarchy) حكم الفئة الخاصه التي تستغل النسب والمال لتمكين سيطرتها وتوجيه هذه السيطره لمصلحتها وتوسيع امتيازاتها .

الثانية التي حرمت من كثير من الحقوق ، حتى يعتدل الميزان .

وهكذا وجدنا انتقال السلطة التدريجي من طبقة عليا الى طبقة دونها يجمع بينهما عامل الانتفاع بخيرات مشتركة . وعندما تصبح هاتان الطبقتان ، بدافع المصالح ، طبقة واحدة تظهر طبقة جديدة تأخذ مكانها في محيطها الجديد ، وتطالب بدورها بالحقوق التي حرمت منها ... وهكذا .

ولم يشهد التاريخ تطوراً ، او بالاحرى انقلابا ، كالذي شهده في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عندما بدأت الثورة الصناعية تفكك المجتمع ثم تجمعه على اساس جديد فتخلق طبقات جديدة لم تكن معروفة في التاريخ الذي كانت تسوده حياة الريف والصناعة اليدوية على النطاق الضيق . وعند هذا التاريخ تبدل مفهوم الناس للحياة السياسية

ومراميها وللحرية والمساواة ثم للديموقراطية بوجه عام[1].

***

لم يفكر الناس قبل اواخر القرن الثامن عشر تفكيراً سياسياً، ولم يكن من شأن الرجل العادي ان يبحث عن مفاهيم الديموقراطية او المساواة السياسية، ولكي يوصف شخص بكونه ديمقراطياً لا بد من ان يكون قد ادرك، ولو بصورة غامضة عامة، مفهوم الديموقراطية بشكل من الاشكال، ولا بد عندئذ من فهم الاسس التي تستقر عليها الديموقراطية كالحرية والخير العام ...

---

(١) سنتوسع في تصوير هذا التبدل في الحياة الاجتماعية في بحث تالٍ لهذا البحث وهو: « نفسية القرن الثامن عشر الاوروبي ».

الا ان هذا كان امراً بعيداً على رجل القرن الثامن عشر الاوروبي . اما رجل القرن العشرين فما عليك الا ان تستشف فكره لتجد كلمة الديموقراطية ، وغيرها من مبادىء السياسة ، منقوشة فيه ، ولم يكن هذا حال رجل الشارع ، كما يسمونه ، قبل سنة ١٧٨٩ . فكان لابد من ارتقاب ثورة فرنسية ومجيء اناس امثال توم بين ، وكودوين ، ووليم كوبت [١] ، لكي يجعلوا من الرجل الاوروبي

---

(١) توم بين (١٧٣٧-١٨٠٩) - كاتب انكليزي دافع عن الثورة الفرنسية وحقوق الانسان وتجنس بالجنسية الفرنسية وعين عضواً في المؤتمر الوطني الفرنسي (La Convention Nationale) الذي عقد في ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢ .

ووليم كودوين ١٧٥٦-١٨٣٦ (William Godwin) =

- الانكليزي على الخصوص - انساناً سياسياً بمعنى الكلمة [1] .

وهذا امر طبيعي ، فان الناس لا يفكرون ، كما قلنا ، بنظريات ، يستخلصها المنطق في السياسة والاجتماع ، عندما يجدون انفسهم مكبلين بقيود اجتماعية تمنع عليهم حتى حق المساواة المدنية . وعندما تكون حقيقة الواقع شاذة قاسية فأول مايفكر فيه الناس هو التخلص من هذا الشذوذ والالتجاء الى سبل الاصلاح بطريقه من الطرق . واول هجوم قام به المصلحون والشعب ضد الامتيازات والاستغلال ، لم يكن باسم

= كاتب سياسي انكليزي من التقدميين المصلحين .

ووليم كوبت . (William Cobbett) من المصلحين الانكليز الداعين للاخذ بيد الطبقة العاملة ومن الذين بثوا الوعي السياسي والاجتماعي بينها .

(1) L. Woolf : After The Deluge, P. 93-94

الديموقراطية وتحت لوائها ، بل باسم الاصلاح للتخلص من عوائق تقف في سبيل رفاه الفرد وحرية عمله اليومي الرتيب.

والطريق الذي سلكته الامم للوصول اولا الى اصلاح شامل في حياتها العامة ، ومن ثم الى اصلاح المؤسسات السياسية التي تنمي هذا الاصلاح وتعززه وتقويه ، اتجه اتجاهين الاتجاه الاول اتجاه التطور التدريجي ، والاتجاه الثاني اتجاه الثورة والعنف ، وخير من يمثل هذين الاتجاهين انكلترا وفرنسا .

ونحن بهذا العرض لا نريد ان نبدأ بتاريخ الحركة الديموقراطية من مهدها ، ولكننا نشير الى ان الديموقراطية الانكليزية تبلورت في مراحل سبقتها حركات كانت في بعضها ضعيفة فاترة ، وفي بعضها الاخر قوية مندفعة انتقلت بانكلترة من مرحلة الحكم الملكي الاقطاعي عند تولي آل

تيودور الحكم (١٤٨٥-١٦٠٣) الى ان وصلت مرحلة حكم الشعب او ما نسميه بالحكم الديموقراطي .

والمرحلة الاولى تميزت بالنزاع الذي كان قائماً بين الملك والبرلمان على عهد شارل الاول ، والذي انتهى بثورة ١٦٨٨-٨٩ وهروب الملك الى فرنسا . والسخط في هذه الفترة انما كان منصباً مبدئياً على سوء الادارة واختلال الجهاز الحكومي واستغلاله من قبل فئة حاكمة متصرفة بمقدرات البلاد وعلى سوء استعمال الملك لصلاحياته التي كثيراً ما كانت تمس حقوق الافراد المدنية ، كجباية الضرائب بدون اخذ موافقة البرلمان ، او اصدار مراسيم كيفية لمثل هذه الاغراض وغيرها . وهذه الحملة التي شنت تحت لواء الحقوق القديمة التي ضمنتها « وثيقة الماگنا كارتا »

سنة ١٢١٥[1] دامت ما يقرب من نصف قرن، وانتهت بالاعتراف بهذه الحقوق (المدنية) كما امتد اثرها في اعلاء كلمة البرلمان

---

(١) الماگنا كارتا. (Magna Carta) وتسمى « بالعهد الاكبر » تعتبر في التاريخ الحجر الاساسي للحرية والديموقراطية، والثورة الاولى ضد الاستبداد. الا ان هذه الثورة ضد الملك جون لم تكن، في الواقع، الاوثبة قام بها النبلاء لوقف الملك من اساءة استعمال حقوقه التقليدية ضدهم. وقد توحدت جهودهم بصورة خاصة لصد الملك من التمادي في جباية الضرائب وطلب المنح المالية بقدر اكثر من استحقاقه « القانوني » هذا، علاوة على وقف تصرفات الملك الكيفية في ادانة الافراد وتوقيع القصاص عليهم. ولهذا فان الثورة المذكورة تعتبر الاساس في تقييد حقوق الملك ثم انتقال هـــذه الحقوق الى الامة اولا والحد من استبداده وتحكمه ثانيا. راجع كتاب G. M. Trevelyan History of England صفحة ١٦٩ــ١٧٢.

ـ مجلس الامة ـ وجعله الاداة الفعالة في توجيه الدولة .
وكان الدافع الاول لانتقاض الناس على الحكومة القائمة
رفع الطغيان المنصب على افراد الشعب ووقف التردي الذي
كانت الطبقه الحاكمة سائرة اليه ولم يكن للنظريات المجردة ،
من مثل حكم الشعب وحقوق الافراد وغيرها ، في هذا
الصراع ، الا صدى ضئيلاً لا يكاد يحس به . وقد ظهر
خلال هذه الفترة من المفكرين الانكليز الفيلسوف جون
لوك (John Lock) (١٦٣٢ـ١٧٠٤) الذي اضحى
لسان حزب الاحرار ، وكان لكتاباته اثر قوي بعدئذ في
توجيه سياسة هذا الحزب في انكلترة ، كما امتد اثره عبر
القارة الى اميركا التي انتفضت فيما بعد ، على انكلترة نفسها
بسلاح المتحررين من ابنائها[1] . ثم ترددت ، بعد هذا ، على
السنة كتاب معدودين عبارة حقوق الانسان ، او الحقوق
الطبيعية التي قامت الحكومة على اساسها ، بدل العبارة

(1)J. Bryce : Modern Democracies Vol, I.P. 31

القديمة ، عبارة حق الملوك الالهي[1] .

***

ظلت انكلترا بعد هذا التاريخ ، ولمائة سنة بعد اعلان قانون التسوية عام (١٧٠١) (Act of Settlement) في ظل نظام سياسي خاص كان ممهداً لوصولها العتبة التي دخلت منها الى حقل النظام الديموقراطي ، وقد تحققت هذه البداية باصلاح قانون الانتخاب في سنة ١٨٣٢ .

غير انه خلال هذه الفترة رج العالم السياسي والاجتماعي حدثان عظيمان ، هما : الثورة الامريكية (سنة ١٧٧٦) ، والثورة الفرنسية (سنة ١٧٨٩) ، هاتان الثورتان اللتان اعلنتا حقوق الانسان السياسية كحقوق طبيعية مفروغ منها ،

---

(١) دليل برنز صفحة ١٢

لا تستطيع السلطة الحاكمة ان تستأثر بها او تحتكرها لنفسها. ومنها بدأ توجيه النظام على اسس جديدة واضحة عامة .

وفي انكلترا اصطبغت هذه الفترة بالحكم الاوليجارشي (Oligarchy) [1] ، وهو حكم اقلية ضئيلة تجمع بين امراء الاقطاع وكبار الملاك ، يشاركهم الملك في اقتسام خيرات هذا السلطان . وأما البرلمان ، هذا البرلمان الذي قلنا إنه اخذ يحد من سلطة الملك في فرض الضرائب واصدار المراسيم الكيفية ، فقد كان يمثل طبقة من الاغنياء شاركت الحكومة في التردي السياسي والاجتماعي . ولم يكن مجلس النواب الا احتكاراً لفئة غنية اشترت النيابة بمالها ونفوذها ، ولفئة ارستقراطية اعتقدت انها هي الفئة

---

(١) راجع الحاشية في صفحة ٦٦ من هذا الكتاب .

المختارة للحكم [١] .

وبمشارفة القرن الثامن عشر على الانتهاء وجدت طبقة منورة من السياسيين والكتاب شذوذ هذا الوضع ، فطالبت مراراً بالاصلاح ، الا ان الثورة الفرنسيه ، وإن كانت عاملا مهماً في اذكاء الروح الثورية ، كانت في الوقت ذاته سبباً لمضاعفة سيطرة الحاكمين على الكيان السياسي سيطرة فيها الارهاب والقوة ، للحيلولة دون قيام اية حركة ترمي الى تبديل الاوضاع السائدة [٢] .

الا انه بانقضاء عهد الارهاب ، ورجوع الحياة الى مجراها المعتاد ، عاد المصلحون يطالبون بالاصلاح بشكل

---

(١) نظراً لاهمية الكيان السياسي في هذه الفترة من وجهة النظر التاريخية ومقارنته بالوضع الراهن في العراق فان البحث التالي سيفرد لدرسه وتحليله .

(2) J. S. Penman : The Irresistible Movement of Democracy P. 531 وما بعدها

اشد واعنف ذلك ان السخط والتذمر شمل اغلب طبقات الامة ، حتى العمال في المدن والارياف[1] . وهـذا التحسس لم يتأت لان الاوضاع كانت تتردى من سيء الى اسوأ فحسب ، بل لان العصر بدأ يتفتح عن فكر جديد ، ومبدأ سياسي يدعو له رجال الفكر والتجدد . وفي مثل هـذا العصر ، وهو عصر يقظة ، يتحسس الناس بالمساوىء اكثر من تحسسهم بها في وقت قد غمرهم الجهل وطغى عليهم .

وبهذه الروح الجديدة لم ير الاحرار بدأ من الاصرار على المطالبة بالاصلاح بوسائل وخطط مختلفة ، فانبثت الجمعيات في كل مكان داعية اليه . اما هذه الدعوة فكانت تنحصر في وجوب خلق مجلس امة يمثل الشعب تمثيلا صحيحاً ، لا ان يكون محتكراً من قبل طبقة متنفذة ، تستغل الحكم لمصلحتها . ومن هنا بدأت تتسرب النظريات

(1) J. Bryce : Modern Democracies Vol, I. Chap V.

السياسية في الحكم ، ومنها ان السلطة المحتكرة من قبل طبقة خاصة من الأثرياء وامراء الاقطاع هي سلطة تعود اصلا وحقاً الى الامة التي هي مصدر جميع السلطات .

ان الاصلاح البرلماني، هذا الذي تبلور في قانون سنة ١٨٣٢ ، لم يكن ليحقق كل ما كان يصبو اليه المصلحون . فقد كان شرط الملكية قبل هذا التاريخ هو الاساس للحصول على حق الانتخاب ، وكانت الشروط المالية باهظة لدرجة لا تسمح بأعطاء هذا الحق الا لعدد صغير من السكان ، في الوقت الذي كان فيه عددهم يزيد باستمرار ، فبعد ان كان يقرب من خمسة ملايين في سنة ١٧٠٠ زاد عن الاربعة عشر مليونا في سنة ١٨٣٢ . هذا الى ان توزيع الاعضاء على الدوائر الانتخابية كان غير متناسب مع عدد السكان فيها ، فجاء هذا الاصلاح معدلا توزيع عدد الاعضاء على الدوائر الانتخابية بالنسبة لسكانها .

غير ان الاصلاح لم يدخل تعديلا جوهريا يخول معظم السكان استعمال حق الانتخاب ، لأنه احتفظ بالنصاب المالي ، بيد انه من جهة اخرى خول هذا الحق عدداً كبيراً من الطبقة الوسطى ولا سيما طبقة التجار واصحاب المعامل الصغيرة التي نمت في هذا الوقت في انكلترا عقب التقدم الصناعي [١] .

ولكن هذه الخطوة كانت بداية لخطوات تاليات وسعت حق الانتخاب توسيعاً عاماً شاملا [٢] .

***

---

(١) الدكتور حافظ عفيفي : الانكليز في بلادهم صفحة ٦٤ .

(1) A. F. Pollard : History of England, A study in Political Evolution Chap., IX

قلنا إن الحركة الاصلاحية هذه تأثرت بنظرية سيادة الدولة وحقوق الشعب ، هذه النظرية التي اقرتها الثورتان الامريكية والفرنسية ، ودعا اليها كتاب وفلاسفة جريئون ، امثـــال ڤولتير (Voltaire ١٧٧٨ — ١٦٩٤) ومونتسكيو[١] (C.Montesquieu ١٧٥٥ — ١٦٨٩) وروسو (J. J. Rousseau ١٧٧٨ — ١٧١٢) ، قبل اندلاع نيران الثوالة الفرنسية ، وكان لهذه الافكار التحررية صدى بعيد في تكوين التفكير السياسي في

---

(١) مونتسكيو - كاتب سياسي فرنسي شهير بحث في السياسة والقانون ومهد الطريق لبناء كيان فرنسا عقب الثورة الكبرى بدعوته الى فصل السلطات واعتبر ذلك من اسس الديموقراطية الاولى : وقد تأثر في نظريته هذه بالمبادىء الانكليزية لانه اعتقد خطأ بان الانكليز يأخذون بالنظرية المتقدمة .

انكلترا ، بالمفهوم الذي اشرنا اليه في مطلع بحثنا ، والذي كان منعدماً فيها قبل هذا التاريخ .

ولقد كانت آراء الانكليزي « توم بين » (١٧٣٧ - ١٨٠٩) صدى للافكار الثورية في فرنسا ، وجرمي بنثام [١] (Jeremy Bentham ١٧٤٨-١٨٣٢)

---

(١) جرمي بنتام - فيلسوف وكاتب عظيم في فقه القانون والاخلاق . واعظم نقاذ الشرائع والحكم في ايامه . كتب في العقاب والغرض منه ، وله آراء جديدة مبتكرة في التشريع المدني والجنائي . وكان في السياسة من اكبر الداعين الى منح حق الانتخاب للرجال والنساء ، والى طريقة الاقتراع السري ومكافأة النواب . وقد انتشرت آراؤه في بلاد القارة الاوروبية واعتنقها كثيرون ، وقال عنه مل Mill انه وجد فلسفة القانون فوضى وعماء فتركها علماً صحيحاً . (راجع كتاب دليل برنز : =

فيلسوف الديموقراطية صدى لافكار رائد فلسفة المنفعة ـ Utilitarianism ـ الفيلسوف « كلود هلفيتيوس » (١٧١٥ ـ ١٧٧١ Claude Helvetius) صاحب كتاب « الروح » (De L'sprit).

ونود ان نتناول بالدرس هذين القطبين اللذين اشغلا هذه الفترة ، لأن الاول منهما يمثل الناحيه النفسية والروحية في سير الديموقراطية ، والثاني يمثل ناحية الفكر الذي وضع اسساً جديدة لبعث الديموقراطي .

وفي هذا التاريخ ، وعلى ضوء هذه المباديء التي دعت اليها الديمقراطية ، سوف نجد مفهوماً جديداً لها يختلف عن مفهوم اوائل الداعين اليها ومن الطبيعي ان الحركة

= الديموقراطية : ترجمة محمد بدران صفحة ١١٥)

وسنتعرض في صفحات تالية لنظرياته السياسية والاجتماعية .

الديموقراطية التي كان رائدها قطع دابر الفوضى السياسية ، والانتقال باصول الحكم من طور الى طور ينسجم والحياة الجديدة التي بعثتها الثورة الصناعية والثورتان السياسيتان الامريكية والفرنسية ، وقف لها بالمرصاد جميع الرجعيين الذين رأوا في نظام الحياة السائد خير نظام يمكن ان يكون ، ولم يروا في الافكار الجديدة الا خروجاً على نظام الطبيعة .

فادمندبرك (Edmond Burke : ١٧٣٠ ـ ١٧٩٧) عميد المحافظين روحاً ـ وان كان قد ادى بانتمائه للاحرار ـ اتى بفلسفته الخرقاء ، مدافعاً بها عن نظام الثوارت والامتيازات الذي احتل جميع مناحي الحياة ، واعتبره النظام الطبيعي المنسجم مع سنتها . الا ان مقارعة « توم بين » لامودندبرك اوجدت الروح الثورية في انكلترا ، هذه الروح التي حطمت فلسفة الاخير تحطيماً لم تقم له بعد ذلك قائمة ، وجعلت التفكير السياسي يتجه اتجاهاً شعبياً ، ويتغلغل في

اصول الحياة العامة كما تغلغلت مبادىء الثورة الفرنسية في اصول الحياة العامة الفرنسية .

دافع « بين » عن حقوق الانسان الطبيعية التي اقرتها الثورتان الكبريان ، وقد اودع هذا الدفاع كتابه المسمى « حقوق الانسان » Rights of Man والذي اضحى فيما بعد انجيل الجيل ، وقد ضمن القسم الاول منه رداً ملتهباً على تهجمات الفيلسوف برك على الثورة الفرنسية ، والقسم الثاني منه خصه للحقوق الطبيعية السياسية التي ظل الشعب الانكليزي غافلا عنها حتى طبع هذا الكتاب في سنة ١٧٩١ وتسرب الى جميع الطبقات . والكتاب هذا ان امتاز بشيء فانما يمتاز باسلوبه السهل الساحر ، وبلغته البسطة الميسرة ، وبحماسه الاخاذ . و « بين » وهو ابن الشعب ، وجه الخطاب في كتابه هذا الى ابن الشعب ، وعبر به عن آلام وآمال واندفاع الرجل العادي الذي اتخذ من

كتابه مدرسة سياسية جديدة [١] .

وقد دافع « بين » عن مطاليبه الاصلاحية على اساس الحقوق الطبيعية التي، ليست كما يدعي برك ، هي هبة من من السلطان واعوانه يوزعونها بالشكل الذي توحيه لهم مصالحهم واغراضهم ، بل هي حقوق للشعب يتمتع بها بارادته وتوجيهه . وان اقانيم الديمقراطية الثلاثة وهي : الحرية ، والمساواة ، والخير العام ، ليست الفاظاً عديمة المدلول ، بل انها من صميم البديهيات التي يجب ان يسعى لها كل فرد ليقضي على طغيان الطبقة المستغلة .

وعلى هذا فقد دعا « بين » الى التخلص من كل مؤسسة حكومية وراثية ، كالملكية ومجلس اللوردات ، واعتبرهما قد فرضتا فرضاً على الامة دون رضى منها ، وان كل سلطة

---

(1) G. D. H. Cole : Introduction to T. Paines ; Rights of Man (Thinkers library)

تستمد من الشعب ، لذلك فقد دعا الى الاقتراع العام للجميع رجالا و نساء لتحقيق الديموقراطية المثلى ، ثم الى التعليم العام ، والى اعانة دائمية للعجزة والعاطلين تحصل من ضريبة دخل تصاعدية ، وبهذا يقضي على هذه الفئات التي احتكرت الحكم لنفسها ، وجعلت من أفراد الامة ادوات تديرها انى شاءت وكيفما شاءت وقد وجدت الحكومة القائمة في دعوته هذه بذوراً ضارة ربما ادت الى ثورة ضد الحكم القائم ، فصادرت كتبه ، واعتبرت قراءة نشراته جرماً (١) .

وقد صاغ « بين » خلاصة اصلاحاته الاجتماعية في الفقرة التالية : عندما تستطيع اية امة ان تقول « ان جميع الافراد البسطاء عندي هم سعداء ، فلا جهل ، ولا عوز يهد كيانهم ، وان سجوني خالية من المجرمين ، وشوارعي من

---

(1) G. M. Trevelyan : History of England. P. 493-564

الشحاذين ، وان العجزة ليسوا في فاقة ، وان الضرائب لاتثقل كاهل الافراد ، وان عالما متزنا سليما هو قصدي وبغيتي ، لأني ابغي الخير والسعادة للجميع ، عندما تستطيع اية امة من الامم ان تقول هذا دون حذر فلها عند ذاك ان تفتخر بحكومتها ونظامها السياسي [1] .

ولم يكن اثر « توم بين » عميقاً لأن الفكرة التي دعا اليها كانت نبيلة فحسب ، بل لان الناس جميعاً رأوا من خلالها تفسخ الوضع الذي آل اليه المجتمع الانكليزي ، فكانوا متهيئين لقبول دعوة كالتي بشر بها « بين » . وقد رافق هذه الدعوة تشكيلات سرية بثت في انحاء انكلترا مبادىء الثورة الفرنسية . اما اثر هذا النشاط السياسي فكان ذا شقين ، عمل الاول منهما على جعل رجل الشارع الانكليزي انساناً سياسياً ، وعمل الثاني على تحقيق تشريع

(1) G. D. H. Cole : Introduction to T. Paines Rights of Man

١٨٣٢ الذي ، وان لم يحقق مطاليب الشعب الاصلاحية بكاملها ، كان بداية سارت منها الديمقراطية سيراً ، وإن كان بطيئاً ، الا انه كان اكيداً[1] .

***

هـذه ناحية قلنا إنها عملت على زرع بذور الروح الديموقراطي في طبقات الشعب المختلفة . الا ان ناحية متممة لها تبعتها في تفسير الغرض المقصود من هذا الـكلمة السياسية المرنة ، اعني كلمة الديموقراطية . وقد كان رائد هذا التفسير في انكلترا الفيلسـوف جرمي بنتام ، عميد القائلين بمذهب المنفعة ، وقـد تبعه فيه جيمس مل وجون ستيوارت مل ، وسبقه اليهـا ، على نطاق ضيق ، كما اشرنا الى ذلك ،

---

(1) J. S. Penman : The Irresistible Movement of Democracy P.P. 535-545

هلفيتيس، الذي علق اهمية كبرى على القوانين ، واعتقد بان شرور الشعب ترجع جذورها الى هذا المصدر ، فان صلحت صلح الشعب . وقد اعلن عقيدة ثورية بعيدة المرمى ، اذ قال : « ان استنتاجي العام هو ان العبقرية عامة » ، فنسف بذلك رأيا يقول بان العبقرية وقف على عرق من الناس ، او فئات خاصة من المجتمع ، وقوى الثقة بكفايات الشعب والانسان [1] .

وكلمة المنفعة التي رمى اليها اصحاب هذا المذهب لا تعني المنفعة المادية بنطاقها الضيق ، كما فسرها خصوم المذهب ، وانما تعني الخير ، وهذا الخير يشمل جميع العوامل التي تعتبر من مكونات سعادة الانسان ، سواء كانت مادية او معنوية ، حسية او غير حسية . فاللذة المتأتية من اشباع الحاجة الى الاكل لا تقل عن اللذة المتأتية من سماع سمفونية

---

(١) رئيف خوري : الفكر العربي الحديث صفحة ٧٠-٧١

ليتهوفن[١] ، او استجلاء صورة لسيزان[٢] مثلاً وان

---

(١) بيتهوفن Ludwig Van Beethoven امام الملحنين اطلاقاً (١٧٧٠ ـ ١٨٢٧) ولد في بون في المانيا . امتازت موسيقاه بالعمق والقوة والجلال والتسامي احتدى في بدء انتاجه الموسيقى اسلوب معلمه الشهير موزارت Mozart الا انه شذ عن هذا الاسلوب وانتهج طريقة جديدة في التلحين بعد ان تخطى هذا الدور . وقد اصيب بالصمم وهو لم يتجاوز العقد الثالث من عمره وطغت عليه نفسية الثائر الجبار التي انعكست في اغلب مقطوعاته . لحن ، من جملة ما لحن ، تسع سمفونيات تعد خير ما انتج في عالم الموسيقى وعلى الخصوص الثالثة والخامسة والسابعة والتاسعة منها .

(٢) سيزان Cezanne (١٨٣٩ ـ ١٩٠٦) رسام فرنسي مشهور وعميد المدرسة الانطاعية Impressionist كان صديقاً للكاتب الفرنسي الشهير اميل زولا .

كانت هاتين اللذتين من نوعين مختلفين .

والانسان لا يمكن ان يكون انساناً وكفى ، فهو في الواقع جزء من وحدة اجتماعية ، وغرضه الاخير هو سعادته ، الا ان سعادته انما هي جزء من سعادة المجموع ، ولا تتحقق الاولى الا بتحقق الثانية ، فهما متلازمتان ، والوصول الى هذا الغرض لا يمكن ان يكون الا عن طريق الدولة ، فهي الحارسة عليه . وعلى هذا فالقائل بمذهب المنفعة يسيره منطق اخلاقي خلاصته ان كل تشريع سياسي لا تكون له قيمته الا اذا كان الغرض منه خير المجموع ، وللتشريع وجهان : سلبي وايجابي ، اي التخلص من الاوضاع المتردية الحالة في المجتمع ، ثم احلال نظم اخرى ملائمة تأخذ مكانها تبغي الخير العام وسعادة المجموع [1] .

---

(1) W.I L. Davidson : Political Thought in England from Bentham to J. S. Mill P. P. 13-18

والفصل الرابع صفحة ٧٣ وما بعدها

ثم انتقل من هـذا الى صياغة مبدئه في العبارة التالية :
« ان سعادة احقر فرد في المجتمع لا تقل في اثرها ، كعامل لا ينفصل عن مجموع السعادة البشرية ، عن سـعادة ارفع فرد فيه [1] . ثم صب هذا المعنى في معادلة رياضية بالشكل التالي «اكبر عدد ممكن من الرجال يتمتعون باكبر قسط من السعادة ، ناقصاً اقل عدد ممكن من الرجال ينالهم اقل قسط من الاذى ، يساوي اعظم خير لاكبر مجموع» [2].

ولقد كانت هـذه الدعوة جريئة حقاً في مجتمع طغت عليه الارستقراطية والاوليجارشية ونفوذ الاقطاع . واي فرد قبل الثورة الفرنسية كان يجرؤ ان يدعي بان مصلحة الرجل العادي يجب ان تؤخذ بمقياس واحـد مع مصلحة

---

(1) L. Woolf : After the Deluge P. P. 164-209

(2) C. Brinton : Encyclopedia of Social Scienees Vol, XV P 197

النبلاء والاقطاعيين والملوك انما كان يعرض نفسه للعقوبة التي توقع على اي مجرم يريد تهديم كيان المجتمع .

وهذا التفسير الجديد للديموقراطية قضى نهائيا على مكانة الامتيازات التي كانت العامل المهيمن على حياة الناس بمختلف طبقاتهم في القرن الثامن عشر . ومن هنا اشتدت المطالبة بالاصلاح البرلماني للقضاء على التمثيل المشوه الذي لم يكن ليعرف عنه الشعب شيئاً ، وان كان المسيطرون يتكلمون دوماً باسمه ، لأن الفرد لم يكن حينذاك قد احس بقوة شخصيته كانسان له حقوقه الثابتة المقدسة العاملة على تكوين مجتمع صالح .

***

وقبل ان نتابع سير التطور الديموقراطي الذي انتهى بالشكل الذي توقعه « بنثام وتوم بين » اي بالاقتراع

العام لجميع افراد الامة الراشدين ، نعبر الى الطرف المقابل لانكلترا ، وهو فرنسا ، بلد الثورة الكبرى ، ثورة ١٧٨٩ . ولعل الرجل الذي كانت تغلي فيه فرنسا قبل الثورة يعكس الى مدى بعيد شعور الناس بافتقاد اركان الحياة المطمئنة وهي الحرية والاخاء والمساواة ... واذا كانت انكلترا قد عرفت شيئاً يسمونه البرلمان والحرية المدنية بعد سنة ١٦٨٨ فان فرنسا كانت قد افتقدته تماماً . واذا كانت انكلترا قد طرقت باب الديموقراطية فان فرنسا لم تكن قد اقتربت من عتبته .

والعهد السابق للثورة كان عهد اضطراب وفوضى بالقدر الذي كانت تتحسس به الطبقات الوسطى والفقيرة . وتحليل هـذا العهد ، بما فيه من مساوىء وتفسخ وتردٍ اجتماعي واخلاقي ، وتغلغل روح الشر والاجرام والتعسف والطغيان في افراد الطبقة الحاكمة وانقسام المجتمع الى طبقات لبعضها

امتيازات تتمتع بها وتستغل بواسطتها جهود ابناء الشعب الفرنسي ، فتحرمهم حتى من ابسط الحقوق المدنية ، ناهيك عن السياسية منها . . . . كل هذه وغيرها اضحت من المواضيع التي تتناولها كتب التاريخ بتفصيل واف يغنينا عن الاستطراد اليه .

ولكن الشيء الذي كان يطغى على الحياة السياسية هناك هو ان الملكية لم تكن لتحكم حكماً استبدادياً فحسب ، بل حكماً استبدادياً عاجزاً ، وهذا العجز كان يتجلى في حقل الاقتصاد والمال اكثر من الحقول الاخرى . وعلى الرغم من هذا الانحلال البين فان ملوك فرنسا ظلوا مستميتين في التمسك بالنظرية العتيقة البالية ، نظرية حق الملوك الالهي . وقد عبر لويس الخامس عشر ، بهذه العقيدة الطاغية عليه ، في خطاب له امام برلمان باريس سنة ١٧٦٦ ، عن مجالات سيطرته ، بقوله : في «شخصي تستكن السيادة...

ومني وحدي يستمد التشريع قوته دون ان يشاركني احد فيه ... انا مصدر النظام العام كله وانا حارسه الاعلى ...»

من مثل هذه العقلية ، وهـذا النسق من التفكير ، توسعت الفجوة بين واقع الحياة الفرنسية واوضاع هذه الطبقة الحاكمة المتفسخة ، لم تلتئم بعدئذ الا بالثورة الماحقة التي زرع بذورها الفلاسفة الذين حملوا مشعل الحرية ، وقاوموا تعنت الملوك بسلاح الافكار الجديدة .

* * *

في سنة ١٧٤٨ اصدر مونتسكيو كتابه «روح القوانين» Esprit Des Lois ، وفي سنة ١٧٥١ صدر الجزء الاول من الانسكلوبديا ، وفي سنة ١٧٥٨ صدر كانديد «Candide» لفولتير ، ثم صدر العقد الاجتماعي لروسو Le Contrat Social سنة ١٧٦٢ .... وكانت هـذه بعض المصادر

الاولى التي وجهت الفرد الفرنسي في الفترة الاخيرة من القرن الثامن عشر توجهاً سياسياً جديداً .

وقد يتبادر الى الذهن أن هولاء الفلاسفة كانوا اول من بحث في الفكر السياسي . الا ان الواقع لم يكن كذلك ، فقد سبق هولاء مفكرون بحثوا في اصول الحكم ومصدر السلطات وحق الملوك الالهي المزعوم واساسه الواهي الغريب . . . الخ ولكن اللون الذي ميز فلاسفة الثورة عن غيرهم هو انهم كانوا اول رواد البعث الشعبي ، اقترب منهم الرجل العادي ، واطمأن اليهم ، واستطاع ان يشارك افكارهم ، بل ويناقشها ايضاً ، وتشرب فكره بالدعوة التي وقفوا حياتهم لها .

غير اننا لا نستطيع ان نبالغ في كمية المادة السياسية الايجابية التي كانت تخالط هذه الافكار . فالتذمر من الاوضاع السائدة ، والسخرية من الحارسين على النظام

الباشد ، والمطالبة بالاصلاح المرتجى . . . كل هـذه كانت تكون اغلب المواضيع التي خاضها الفلاسفة .

والبورجوازي الفرنسي لم يكن ليستطيع ان يصور لنفسه الخطوط الاصلاحية السياسية الواضحة لاحلال نظام متقن موجه جديد ليحل محل النظـام البالي ، ولـكنه كان مقتنعاً ـ والفلاسفة اقنعوه بذلك ـ ان تبديلا جوهرياً لابد من ان يحل في المجتمع الفرنسي عاجلا او آجلا . ولـكن ما هي خطوطه التفصيلية واتجاهاته الواضحة وماكنته التي تسيره ؟ لم يكن احد ليستطيع ان يقرر ذلك .

وسبب هذا ان الفلاسفة انفسهم لم يرسموا خطط الاصلاح بينة مفصلة ، ذلك لان الناس ، عند افتقاد العدل الاجتماعي ، يبادرون مبدئياً الى رفع الحواجز التي تقف في طريق حقوقهم المدنية ، على نحو ما سبق ان المعنا اليه ، ثم يعمدون بعد ذلك الى انشأ النظام المنسجم مع حياة انسانية

محترمة مقبولة [١] . وفي الواقع ان المفكرين لم يتجهوا لبحث الحرية السياسية والديموقراطية الا قبل حدوث الثورة الفرنسية بثلاثة عشر عاماً ، وبعد «اعلان حقوق الانسان» التي اعلنتها الثورة الامريكية في ١٧٨٦ وثبتت في الدستور الذي شرع في عام ١٧٨٧ .

***

ولابد هنا من ان يتبادر الى الذهن سؤال هو : اذن ما العقد الاجتماعي ، الم يكن انجيل الثورة ؟ وما القاموس الفلسفي والانسكلوبديا وغيرها .. الم تحو افكاراً سياسية في الحرية والديموقراطية ؟ الواقع إن كتاب الثورة ، ما عدا

---

(١) هذا تعميم لا يصح ان يكون قياساً للاحداث السياسية العظمى التي تمخض عنها القرن العشرين وابرزها الثوره الشيوعية في روسيا .

مونتسكيو ، كانوا مندفعين ، قبل كل شيء ، نحو تحطيم اصنام الاستعباد التي ظلت مسيطرة على الحياة العامة في فرنسا ، فكانت افكارهم صدى لحياتهم ، هذه الحياة الملأى بالتشرد والاضطهاد والمفاجئات والكبت . وتبع الناس روسو ، هذا الذي نفخ نسمة الحرية في ارواحهم ، على الرغم من غموضه ومتناقضاته ، قبل ان يتبعوا مونتسكيو في وضوحه ودقته واتزانه [١] . وقد بحث الاخير في القوانين والدساتير بحثاً واقعياً علمياً بناه على التاريخ والملاحظة ، كما حاول ان يكتشف في التاريخ عوامل اساسية تجعل من حوادثه ظواهر مفهومة ، لا صدفاً واتفاقات [٢] .

---

(1) L. Woolf . After the Deluge. P. ١١٦

(٢) يتصف مونتسكيو بكثرة الرجوع الى اثر العامل الجغرافي في التاريخ ... ونظر اليه اي (الى التاريخ) نظرة عقليـة ورده الى عوامل من البشر ومحيطهم لا الى اسباب خارجة ، والى العقل الانساني رد الشرائع والقوانين =

ولهذا اعتبر الفلاسفة الحرية السياسية طريقاً يوصل الى الاصلاح ، وبذرة هذا الاصلاح كانت في زعمهم الحرية المدنية والعدل الاجتماعي .

=باعتبارها مظهراً من مظاهر التاريخ ... ويشيد مونتسكيو بالمساواة ، ولكنه لا يقصد بها انتفاء الحكم . « فالمساواة الصحيحه لا تستهدف ان يخلو الانسان من آمر بل تستهدف ان يكون آمره مساوياً له » و « الناس في الحكومة الجمهورية متساوون ، وكذلك هم في الحكومة المستبدة . ففي الاولى هم متساوون لانهم كل شيء ، وفي الثانية هم متساوون لانهم ليسوا شيئاً . » ومع هذا فلم يكن مونتسكيو جمهورياً بل كان اميل الى حكم الملكية المقيدة ، اي الدستورية » انظر كتاب : رئيف خوري « الفكر العربي الحديث ، اثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي » صفحة ٦٤-٦٥ وراجع الحاشية في صفحة ٨١ من هذا الكتاب .

ولم يصبح الفلاسفة ديموقراطيين الا بعد ان وجدت الديموقراطية فعلا في امريكا ، ثم في فرنسا ، دون ان تكون لهم وجهة معينة فيها .

فڤولتير شن حرباً شعواء لا هوادة فيها على ظلم الانسان لاخيه الانسان ، وقساوته عليه ، واراد ان يجعل من عالمه عالماً ابدع واصلح من هذا العالم المليء بالمتناقضات والبؤس ، وبهذا الدافع النبيل كتب كتابه الخالد « كانديد »[1] .

وقد يكون ڤولتير غير عميق وقد يكون قليل الثقة بجماهير الشعب . على ان سعة الآفاق التي تناولها وسخره اللاذع وشكه واحتكامه الى العقل وحماسته للعلم وعناده في المقارعة وتوجيهاته الجديدة في بعض المواضيع - كالتاريخ - ودفاعه عن حرية الرأي كل ذلك مضافاً الى قلم من اصفى

---

(1) G . Lanson . Histoire Dela Litterature Francaise. Chap., V . صفحة ٧٧٣ وما بعدها

الاقلام واخصبها، واسلوب من اقرب الاساليب الى الشعب جعله في طليعة الاعلام الذين ايقظوا النفوس والاذهان وبعثوا فيها الحرارة لاستقبال عاصفة الثورة ولفحها الحار .

لقد اضحك ڤولتير فرنسا واوروبا على الدعوى والسخافة والتعصب والتذرع بحماية المناصب والمقامات ، واغضب ڤولتير فرنسا واوروبا على جميع هذه العاهات والآفات[1] .

وروسو خاضها حرباً عاتية على البؤس والظلم ، الا انه كان يستوحي قلبه في كتاباته ، على حين ان ڤولتير كان يستوحي عقله ، وروسو انتقل في مجالات حياته النفسية والمادية في اطوار مختلفة جعلته لا يستقر على محور معين واضح[2] .

---

(١) رئيف خوري : الفكر العربي الحديث صفحة ٦٧ .

(2) Kingsley Martin : French Liberal Thought in The 18 th Century. p, 158

فهو في العقد الاجتماعي ديموقراطي حيناً ، وفوضوي حيناً آخر وفي « اصل عدم المساواة بين الناس » .

(Discours sur L ' inegalite Parmi Les Hommes)

اشتراكي متطرف ينتقض على الملكية ويعزي التردي الخلقي الى اغتصاب فئة من الناس ملك آخرين جعلوا منهم عبيداً لهم[1] ، الا انه في جميع مراحل تفكيره وانتاجه الأدبي والسياسي اجتاحته موجة ثورة مقدسة تنتقض على مجتمع منحل ، انعدمت فيه كل مقاييس الفضيلة والخير ، وانساق في تيار التردي والاضمحلال . وهو حين يبحث في « اصل عـدم المساواة بين الناس » ينهي بحثه بوصف بليغ استمده ، ولا شك من صلب بيئته اذ يقول فيه : انه مما يخالف قانون الطبيعة ان يقود الاطفال الشيوخ ، والحمقى العقلاء ، وان اقلية ممتازة مترفة تصيبها تخمة من

(1) R. Rolland : J. J. Rousseau : Les Pages Immortelles. P. 23.

كاليـات الحياة ، بينا تعوز الاغلبية الجائعة ضرورات العيش الاساسية [1] ...

---

(1) J.J.Rovsseau : Discours Sur Linegalite

الفقرة الاخيرة منه .

« لقد كان روسو من اشد المفكرين صلة بالانقلاب الفرنسي الكبير .. وكان روبسبيير من تلاميذه المتمسكين به. كما ان ماره الزعيم الشعبي كان يقرأ الصفحات من كتابه « العقد الاجتماعي » للجماهير في شوارع باريس .. وربما لم يكن روسو مبتكراً في كل ما جاء به ، فان هوبز Hobbes المفكر الانكليزي في القرن السابع عشر وصاحب كتاب « لفياثان Leviathan » يعتبر سابقاً له في البناء على نظريتي العقد الاجتماعي والحالة الطبيعية . ولكن هوبز ـ عدا فروق ثانوية اخرى ـ سخر النظريتين لخدمة الملكية المطلقة ، بينما سخرهما روسو لخدمة الحكم الدستوري بحق=

ثم انفجرت الثورة تدوي بالحرية ، وتقضي على النظام القديم ، وتدكه دكاً ، وتنشر روح الديموقراطية في كل مكان . وكان من المتوقع ان تكون المؤسسات الحكومية ديموقراطية لاغبار عليها ، الا ان دستور ١٨٨٩ جعل شرط الانتخاب الاساسي الملكية ، اي انه نقل الحكم الى الطبقات الوسطى فقط دون الطبقات الشعبية الاخرى [1] . وهنا ايضاً لم

=الثورة . ولذلك يعتبر المفكر الانكليزي الآخر ، جون لوك بين سابقي روسو في القرن الثامن عشر . والاتفاق الفكري السياسي بين روسو ولوك عظيم ، الا ان لوك استهدف الملكية الدستورية بينما استهدف روسو الجمهورية . ولعل ابرز ما امتاز به روسو قدرته على حمل آرائه ومبادئه الى صفوف الجماهير » انظر رئيف خوري الفكر العربي الحديث صفحة ٧٢ ـ ٧٣

(1) W. Rappard : The Crisis of Democracy P.58

تتحكم النظريات السياسيه في تقرير الوجهة العملية في كيان فرنسا السياسي ، وكان عليهـــا ان تنتظر فترة اخرى من الزمن .

***

غير ان الديموقراطية في مثاليتها ظلت تعمل على تقريب الواقع منها ، وخطت خطواتها خلال القرنين التاليين للقرن الثامن عشر الى ان توصلت الى مرحلة الاقتراع العام لجميع المواطنين الراشدين وعند هذا بدأت ازمات للديموقراطية جديدة تختلف عن سابقاتها نظراً لتبدل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت العالم في القرن الاخير سوف نتعرض لها فيما بعد .

وفي انكلترا تابعت الحركة الديموقراطية سيرها بعد سنة ١٨٣٢ نحو هدفها ، في مراحل ثلاث : الاولى بتشريعي

١٨٦٧ ، ١٨٨٥ اللذين نقصا النصاب بالنسبة للملكيه فجعله سهلا ميسوراً ، وعممت هذه الشروط في الارياف والمدن . وبذلك توحدت قوانين الانتخاب الى درجة كبيرة في جميع انحاء المملكة ، وقد نتج عن هذين التشريعين ان حاز حزب العمال ، وهو كما لا يخفى ، يمثل الطبقة الغالبة في البلد ، اصوات الطبقة العاملة ، بعد ان كانت محرومة منه . ومن هذا التاريخ بدأت بذرة الحزب تنمو وتنتشر . ثم صدر في ١٩١٨ قانون تمثيل الشعب Representotion o the People's Rct ، وفيه منحت النساء اللواتي تزيد سنهن على الثلاثين حق الانتخاب ، والغيت الشروط المالية السابقة . ثم تبع هذا قانون ١٩٢٩ فالغى الفارق الذي كان موجوداً بين الذكور والاناث في شرط السن ، واضحى للمرأة البالغة الحادية والعشرين حق الانتخاب كالرجل

تماما [١] .

غير ان فرنسا ظلت قاصرة هذا الحق على الذكور الراشدين دون الاناث حتى الحرب العالمية الثانية [٢] وكان الكثير ينظرون الى الديموقراطية الفرنسية قبل هذا التاريخ كديموقراطية كسيحة مبثورة .

* * *

من كل ما تقدم نستنتج ان مفهوم الناس للديموقراطية كان متفاوتا ، بالنسبة للمكان ، وبالنسبة للزمان ، فحين

---

(١) الدكتور حافظ عفيفي ـ الانكليز في بلادهم صفحة ٦٥ـ٦٦

(٢) المبادىء الاساسية للدستور الفرنسي الجديد ص ١٤ دار النشر الديموقراطيين .

كان الاقتراع مقتصراً على طبقة محدودة من الملاك كان النظام بالنسبة للبعض ديموقراطياً خالصاً ، وظل ديموقراطيا عندما شمل الاقتراع الطبقة الوسطى ، ثم الطبقة الفقيرة . ونحن لا يهمنا هذا التفسير في قليل او كثير ، انما الذي يهمنا من هذا البحث ان ارادة الشعب لم تكن لتظهر اثرها الا عندما كان يستبد المسيطرون في مصاير الناس لغرض تحقيق مصلحتهم وضمانها ، وقد رفع الشعب عنه تدريجياً الكابوس الذي ظل ملازما اياه مدة طويلة . الا ان الشعب لم يكن ليستريح الى الحقوق التي نالها دون ان ينشيء المؤسسات التي يستطيع بواسطتها ان يراقب تصرفات الحاكمين ، والا فلتت منه باستلاب هولاء الحاكمين اياها وانتقلت هذه الحقوق التي نالها بدمائه الى يد فئة مستبدة طاغية . . .

قلنا إن المرحلة الاخيرة للديموقراطية كانت منصبة نحو تحقيق المثالية التي تقول بأن الحكم من الشعب والى الشعب ،

غير ان الذين فقدوا ثقتهم بالديموقراطية كمثل اعلى، وكنظام للحكم، لم يركنوا الى هذه الكلمة الساحرة المبهمة، وهم يتسالون دوما: هل حكم الشعب حقا؟ فان لم يكن قد حكم حقا فلم الدعوة الى مبدأ طوبائي ليس هو من عالمنا؟ ولم لا نفسح المجال لنظام آخر، واقعي عملي، كي يكون بديلا للديموقراطية؟ ومن هو الشعب في هذا الحكم الديموقراطي؟ هل ان الشعب سكان الدولة، او انه القسم الذي يمارس حقوقه السياسية بالاقتراع؟ وهل النساء اللواتي عدمن هذا الحق - كما كانت عليه فرنسا قبل الحرب الاخيرة - هن من الشعب ام لا؟ واذا كان القسم الاعظم من هؤلاء الناخبين لا يتبعون منهجا سياسيا، وليس لهم رأي خاص في الامور العامة، فهل يقال عنهم انهم يشاركون الآخرين في تقرير مصير الحكم؟ والبلد المتأخر ثقافيا واجتماعيا، والذي تسوده البداوة والجهل أيمكن ان يقال في افراده

انهم يحكمون حقاً ، في حين ان الفئة التي تستطيع فهم الامور العامة وادراكها هي اقلية ضئيلة ؟ وفي البلاد التي يفرق دستورها بين ابيض واسود ، كالولايات المتحدة ، ماذا يمكن ان يقال في لون الحكم الشعبي فيها ؟ ثم اذا تركنا هذا الحقل ، وفرضنا ان الكل يساهم في الحكم عن طريق الاقتراع العام فكم من هولاء يستطيعون فهم حقيقة العوامل المختلفة التي تلابس قضية من القضايا العامة ، واغلب الناس قد وجهوا جهودهم ، في هذا العصر خصوصاً نحو ناحية واحدة من نواحي الحياة لا يدركون معها كنه النواحي الاخرى فيها ؟ ولم كان حكم الاغلبية حكماً صالحاً ، خصوصاً اذا علمنا ان الاغلبية العددية تنساق بالعاطفة ، والاقلية الضئيلة بالمنطق والادراك الصحيح[1] ؟

---

(1) J. Bryce : Modern Democracies. Vol I. Chap XIV P.P. 162-169

وما هو الادراك الصحيح للقضايا العامة ، ومن يقرره ، هل تقرره الاغلبية العددية مهما كانت صفتها ودرجة صلاحها الخ . . . ؟؟

هذه اسئلة تنثال على الخاطر في مثل هـذا الموضوع ، والجواب عنها صعب عسير . والحق ان كلة الشعب يحوطها كثير من الغموض والابهام ، وليس باستطاعتنا تفسيرها ، الا اننا نشعر بوجود الشعب واثره في تكييف الحياة العامة ، بحيث نصبح امام تيار قوي من الشعور العـام يقف في طريق كثير من القضايا التي لا يرتضيها ، او يساعد على خلق الظرف الملائم لـكي يدفع المشرع الى العمل من اجلها والسعي لتحقيقها . ولا بد للمشرع او الحاكم من جس نبض الامة كلما اراد القيام بأمر جديد يمس المجتمع بخير او بشر .

والفرد الاعتيـادي ، ولو انه في احـواله الاعتيادية لا ينصرف الى مهام غير مهام اموره المعاشية ، لديه الحس

الطبيعي الذي يوجهه دوما نحو تقدير قيم الاعمال التي من اجلها حرص على اختيار الاشخاص الذين رأى فيهم الصلاح للقيام بها ، وهو دوما متحسس لكل انحراف عن سبيلها السوي . وهذا الحس لا يتأتي منه عفوا ومباشرة ، فالفرد ابن المجتمع يكون لنفسه رأيه الذي يستمده من تجاربه في الحياة ، كما ان الموجهين يتعاونون معه على تكوين الرأي ومن ثم على جعل هذا الرأي روحا وحركة وفكراً ، تشعرك بكيانهـا وقوتها وتركزها واثرها اينما وجدت .

والافراد الذين وضع الشعب فيهم ثقته ، في وقت من الاوقات ، قد تدفع بهم مصالحهم الخاصة الى الاستئثار بهذه الثقة وتوجيهها لنفعهم على حساب المجموع ، فيتحدون الحدود التي رسمها الشعب لهم ، ويتهاونون في الحرص على مصلحته ، وقد يبلغون من الصلافة ان يعتبروا انفسهم - بطريقة لا شعورية - حكاما بأمرهم ، طليقي التصرف

بمقدرات الشعب وخيره ، والسلطة انما هي منهم ولهم . وقد يستقر هذا الشعور في صميم فكرهم ونفسهم ، وعند ذاك تضحى كلمة الشعب ، بالنسبة لهم ، مرادفه لمعاني الفوضى والقلق والاذلال .

غير ان المحيط الذي يتردى بهذا الشكل لابد من ان يجد، في فترة سعيدة من تاريخه، من ينبهه من غفونة واستكانته وعند هذا يتحسس هولاء بالتيار العاقي يقذفهم قذفاً لا رحمة فيه على صخرة الوعي ... ويحرص الشعب بعد هذا ان ينشىء لنفسه المؤسسات السياسية ، التي سميناها بالديموقراطية تستمد وحي العمل من شعب انتخب حكامه ، وحرص على مراقبتهم عن طريقها ، كما اضحى الحاكمون حريصين على العمل الصالح عن طريق الشعب ايضاً .

***

ولا بد لنا هنا ، ونحن نقارب نهاية هذا البحث ، من ان نلقي نظرة عابرة تلم اطراف الموضوع والغرض الذي رمينا اليه منه .

قلنا إن الديموقراطية لم تصبح نظاماً للحكم ، نتيجة نظريات سياسية مجردة ، وان الحركات التي ادت الى نشوء الديموقراطية وانتشارها كانت تبتديء في الغالب كانتفاض على سوء الادارة والتعسف ، وهي تبتغي من وراء ذلك اصلاح الانظمة الفاسدة ، والتخلص من تجبر الملوك وتحكم الطبقة المتنفذة ورأى الناس ان المساوىء التي تنخر في جسم المجتمع لا يمكن تداركها الا بنقل السلطة من هذه الفئة الضئيلة الى الشعب . وقد ادى البحث الاجتماعي والسياسي خلال القرون الثلاثة الاخيرة الى القول اجمالا بان الديموقراطية كفكرة سياسية ، وكنظام اجتماعي ، هي خير اداة لانماء

قابليات المجتمع وتوجيهه نحو التكامل الادبي والمادي والقيم الانسانية العليا ، ثم رأينا ان الديموقراطية ، وهي في طريق نموها وتكاملها ، كانت خير دواء لداء القرن الثامن عشر ، القرن الذي فت فيه تفسخ اخلاقي ما حق وترد شنيع في اتجاهات رجال الحكم . الا ان تنبه الناس ، بتوجيه الطبقة المنورة منهم بدل النظم القائمة ، وانشاء المؤسسات السياسية ، من مجلس امة ، الى وزارة ، الى ادارة محليـــة ، اضحت مسؤولة تجـاه الشعب ، وأضحت الامة تراقب حكامها عن طريقها ، وتنذرهم بويل إن هم فرطوا في حقوقها . وقد توسع هذا الاشراف الشعبي تدريجياً فتمثل جميع نواحي الحياة واضحى الحق السياسي موفوراً للجميع ، وتطورت المراقبة الى مشاركة فعلية يفوز بها من اهلته قابلياته ، هذه القابليات التي يستطيع الشعب اختبارهـــا عن بعد او عن قرب عن

طريق الاحزاب والصحافة والخطابة ووسائل النشر المختلفة في البلاد التي تسودها الحرية السياسية .

فالاصلاح الديموقراطي وسيادة الروح الديموقراطية اذن كانا العاملين اللذين بدلا وجهة القرن الثامن عشر والقرنين التاليين له الى وجهة فيها الخير والامل .

ولقد تعرضنا الى القرن الثامن عشر ، بما فيه من مساوىء ، بصورة اجمالية ، ولقرب الصلة - كما سنجد فيما بعد - بين هذا القرن وكيان العراق السياسي فاننا سنبحث عن نفسية القرن الثامن عشر ، وعن كيان العراق ، في دراسة تالية ، وسوف نجد صورتين تتقاربان في الجزئيات والتفاصيل . واذا كانت الديموقراطية قد عالجت داء القرنين الثامن والتاسع عشر فلم لا نستمد منها اداة اصلاح نظامنا ؟ وقد يقال ، رداً على هذا ، ان نظامنا ديموقراطي ، وهذا

حق . انه ديموقراطي شكلا ، غير انه افتقد الروح التي تستطيع ان تجعله منسجماً مع شكله ، ومن هنا تبدأ ازمتنا الديموقراطية التي سنأتي على معالجتها فيما بعد .

***

ملحق

قلنا ، في مطلع بحثنا عن الديموقراطية ، ان مدلولها اختلف بالنسبة للزمان والمكان والافراد ، كما ان اهل اليمين والوسط واليسار نظروا اليها نظرة تختلف باختلاف موقعها منهم ، ولغرض ابراز صورة صحيحة عن هذه المفاهيم ننقل فيما يلي فقرات متفرقة من : (١) خطبة تأبينية لبركليس Pericles [1] بمناسبة الحرب البيلوبونيسية[2]

---

(١) بركليس — خطيب يوناني مشهور ورئيس الحزب الديموقراطي في اثينا ورئيس حكومتها اطلق على عصره العصر الذهبي (٤٩٩-٤٢٩ ق . م) .

(٢) الحرب البيلوبونيسية : نشبت هذه الحروب بين اسبارطة واثينا انتهت بدحر الاخيرة ، وكان من جملة اسبابها المنافسة بين المدينتين حول اصول الحكم ، فالاولى كانت تتجه نحو الدكتاتورية والثانية نحو الديموقراطية (٤٣١ - ٤٠٤ ق م) .

تصور ديموقراطية اثينا . (٢) قرار مجلس العموم الانكليزي المتخذ في كانون الثاني سنة ١٦٤٩ . (٣) اعلان حقوق الانسان في ٢٦ آب سنة ١٧٨٩ . (٤) بيان حزب العمال البريطاني سنه ١٩٢٨ . (٥) ديباجة ميثاق الامم المتحدة .

***

(١)

من خطبة تأبينية «لبركليس» بمناسبة مرور السنة الاولى للحرب البيلوبونيسية سنة ٤٣١ ق م منقولة عن توسيديد[١]

« لدينا حكومة من طبيعتها ان لا تخاصم او تشاكس مؤسسات جيراننا . . . اننا لا نقلد الآخرين ، انما نجعل من انفسنا قدوة لهم تحتدى ، وما سميت حكومتنا

---

(١) ثوسيديد — اشهر المؤرخين اليونان اطلاقاً ، كتب تاريخ الحروب المتقدمة (٤٦٠ — ٣٩٥ ق.م) .

ديموقراطية الا لكونها تدير البلاد ، لا لمصلحة اقلية ضئيلة ، بل لمصلحة الاكثرية الغالبة . والقوانين ، ولو انها نصت بأن الافراد متساوون في مجال نشاطهم الخاص ، لم تمنع الشخص الذي يمتاز على غيره بصفات خاصة ان يكون مقدما على الآخرين في مجال الحياة العامة . وهذه الافضلية ليست من قبيل الامتياز الكيفي ، ولكنها ثمرة المساعي والجهود الشخصية . . . ان الرجل الذي يستطيع خدمة بلاده ففقره وضآلة شأنه لا يقفان حجر عثرة في سبيل تقدمه . . . مبدأنا الاول في نظامنا العام هو الحرية ، وفي حياتنا اليومية لا يسعنا ان نضمر السوء لجارنا او نسيء الظن به لكونه يرضى هواه بالشكل الذي يراه اوفق لمزاجه ، كما اننا لا ننظر اليه نظرة استياء او ازدراء . . . اننا نطيع الحكام ونحترم القوانين ، وعلى الخصوص تلك القوانين التي سنت لحماية العاجز والضعيف ، او تلك القوانين غير المكتوبة

التي اقرها العرف وساندها الرأي العام[1] .

***

(٢)

القرار الذي اتخذه مجلس العوام الانكليزي بتاريخ ٦ كانون الثاني سنة ١٦٤٩ :

« ان الشعب ، في ظل الاله ، هو مصدر جميع السلطات العادلة ، وان عوام انكلترا المجتمعين في هذا البرلمان لما كانوا قد اختيروا من قبل الشعب وهم الذين يمثلونه ، بيدهم السلطة العليا في هذه المملكة . وعلى هذا فان كل ما يتخذه العوام من قرارات او ما يعرضونه من لوائح قانونية على البرلمان مجتمعاً له قوة القانون كما لو اقره افراد

(1) W. Rappard : The Crisis of Democracy. P. 34.

الامه جميعاً ، سواء اقترن او لم يقترن بموافقة الملك او مجلس اللوردات .

***

(٣)

المواد الاساسية في وثيقة « اعلان حقوق الانسان » في ٢٦ آب ١٧٨٩ :

(١) يولد الناس ويعيشون احراراً متساوين في الحقوق ، لا تمييز ولا تفاضل بينهم الا فيما اقتضته المصلحه العامة .

(٢) هـــذه الحقوق هي الحرية والملكية والامن ومقاومة الظلم .

(٣) ان الامة مصدر كل سيادة واصل كل سلطة .

(٦) القانون مظهر الارادة العامة ، ولاهل البلاد جميعاً حق الاشتراك في وضعه ، والناس سواء امام القانون وامام المراتب والوظائف العامة ، لا تفاضل بينهم الا في اختلاف الكفايات والمواهب .

(٧) حرية الرأي والفكر من حقوق الانسان المقدسة ، بشرط ان لا يساء استعمال هذه الحرية ، في الحدود التي يبنها القانون .

(١٢) السلطة العمومية وجدت لمصلحة المجموع لا لمصلحة من يوكل اليهم ادارتها .

(١٣) المساواة في الضرائب .

(١٤) تقرير الضرائب من قبل اهل البلاد او نوابهم .

(١٥) حق الهيئة الاجتماعية في محاسبة كل موظف عمومي ومراقبته .

(١٦) الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية :

***

(٤)

بيان حزب العمال البريطاني لسياسته ومنهجه ، المنشور في سنة ١٩٢٨ :

« يرى حزب العمال ان الطريق الوحيد للتخلص من المصاعب التي تجابه الامة في الوقت الحاضر هو قبول المفاهيم الديموقراطية برمتها دون تحفظات او شروط وذلك من ناحيتيها الاجتماعية والاقتصادية بدرجة لا تقل عن نواحيها السياسية . وكأمر مفروغ منه ، فان الحزب يقف نفسه للعمل نحو سيادة مجلس العموم سيادة غير منازعة ، ويقاوم

مقاومة لا هوادة فيها اية محاولة لانشاء مجلس ثانٍ ، يمثل طبقات خاصة او مصالح خاصة ... ويرى الحزب من الضروري القضاء على التصويت الثنائي الذي يعطي للغني حقاً سياسياً لا تساوى وحق جاره الفقير . كما انه سيضع حداً نهائياً للتصرفات الشائنة التي اعتادها المحافظون والاحرار ببيع ما يسمونه بالرتب والالقاب ومن ضمنها مقاعد المجلس الثاني .... ان حزب العمال لا يكتفي بان يجعل الديموقراطية السياسية بعيدة عن هجمات اعدائها ، ولو ان هذا الامر بحد ذاته مهم ، بل لابد له من الاخـــذ بالديموقراطية في جميع مجالاتها ، وان الضمان الوحيد لبقائها القضاء على الفوارق الجسيمة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع ، هذه الفوارق التي تثير سخط اي رجل مفكر او امرأة مفكرة في الحال الحاضر ، وثم انشاء جهاز صناعي من شأنه ان يضمن لجماعات العمال الحرية ، لا باسمها فقط ، بل بآثارها العملية ايضاً .... كما انه يسعى لانشاء مجتمع ،

لا تكون فيه ثروة الحضارة وقفاً على طبقة معينة بل يجب ان تكون تراثاً للامة باجمعها .

***

(٥)

ديباجة ميثاق الامم المتحدة :

نحن شعوب الامم المتحدة

قد عقدنا العزم على ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين احزاناً يعجز عنها الوصف .

وان نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الانسانية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .

وان نبين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي .

وان ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح .

ولندرك هذه الاغراض

قد اعتزمنا ان نأخذ انفسنا بالتسامح وان نعيش معا في سلام وحسن جوار .

وان نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والامن الدولي .

وان نكفل المبادىء بقبولنا مبادىء معينة ورسم الخطط اللازمة لها كيلا تستخدم القوة المسلحه في غير المصلحة المشتركة .

وان نستخدم الاداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

قد قررنا

ان توحد جهودنا لتحقيق هذه الاغراض .

وهذا فان حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط ، قد ارتضت ميثاق الامم المتحدة هذا وانشأت بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الامم المتحدة » .

* *
*

فهرس الاعلام

آثينا ١٢١

اسبارطة ١٢١

برايس . جيمس ٤٠ ، ٥٢ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ١١٣

برك . ادموند ٧٤ ، ٧٥

برنتن . س ٩٣

برنز . دليل ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٦١

بركليس ١٢١ ، ١٢٢

بنثام . جرمي ٨٢ ، ٨٩ ، ٩٢

بنمن . ج ٧٧ ، ٨٩

بيتهوفن . لدفيج فان ٩١

بين . توم ٤٥ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦

بيلوبونيسية ١٢١

ترفاين . ج ٨٧ ، ٨٨

ثوسيديد ١٢٢
تيودور . آل ٧٢
جودت . علي ٣
جون . الملك ٧٣
الحسني . عبدالرزاق ٤، ١٦
خدوري . مجيد ٤
خوري . ريف ٩٠، ١٠٤
دانتون ٥
دافيدسن . و ٩٢
ديموستين ٣٧
رايرد . و ٤٢، ٥٩، ١٢٤
روسو . ج ٤٣، ٨١، ٩٧، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧
رولان . ر ١٠٥
روبسبيير ٥

سليمان . حكمت ٤
السعيد . نوري ٤
سيزان ٩١
شارل الاول ٧٢
عفيفي . ح ١١
فولتير ٨١، ٩٧، ١٠٣
الكيلاني . رشيد ٤
كورداي . شارلوت ٥
كليانصو ٤٧
كودوين . و ٦٩
كوبت . و ٦٩
كول . ج . د ٦٦، ٨٨
لوك . ج ٧٤، ١٠٧
نفيلن ١٠٦

مارا ٥
مونتسكيو ٨١، ٩٧، ١٠١، ١٠٥
مل . جون ستيوارت ٨٢، ٨٩
مل . جيمس ٨٩
ماگنا كارتا ٧٢، ٧٣
المدفعي . جميل ٣
الهاشمي . ياسين ٣، ٤
الهاشمي . طه ٤
هولفج . بثمان ٤٦
هلفتيوس . كلود ٨٣، ٩٠
هوبز ١٠٦
ولدن . ت ٥٦
ولسن . و ٤٦، ٤٧
وولف ل ٥١، ٤٧، ٧٠، ٩٣
لاسكي . هـ ٣٨، ٦٠
لانسون . ج ١٠٣

« جدول الخطأ والصواب »

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
موجهوه	موجهوه	٣	٣
المدة	المقدمة	٦	الحاشية
الؤسسات	المؤسسات	٩	١
كاتورية	دكتاتورية	٩	٧
نقيسها	تقيسها	١٠	٣
لامدام	لانعدام	١١	٩
حديثه	حديثة	١٢	١٢
نم	ثم	١٣	٧
معاتي	معاني	١٧	٢
تلفاها	تلقاها	١٧	١١
لمناقشة	لمناقشة	٢٣	٥

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
المقدمات	المقدمات	٢٦	٣
تخلص	نخلص	٣١	٩
مهامة	مهامه	٣٣	٧
ابدأ	ابدآ	٤٤	٢
الاعلبية	الاغلبية	٤٤	٣
تقول	نقول	٤٨	٦
منقاربة	متقاربة	٥٠	١٣
نلمس	نتلمس	٥١	١٢
بحميع	بجميع	٥١	١٤
جازفة	جارفة	٥٣	٨
الديموقراطية	بالديموقراطية	٥٧	٥
فصول	بحوث	٥٨	٦
الفصل	البحث	٥٨	٧

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
اساسا	كاساس	٥٨	٨
معافي	معاني	٦٠	١٢
ليبتهوفن	ليبتهوفن	٩١	١
المطمئة	المطمئنة	٩٥	٥
Rct	Act	١٠٩	١١
آحر	آخر	١١٢	٥

للمؤلف

تحت الطبع

نفسية القرن الثامن عشر الاوروبي

بحث مقارن طريف فيه تحليل لاوضاع القرن الثامن عشر الاوروبي السياسية والاجتماعية، تتطلع من خلاله الى مدى التشابه بين تلك الاوضاع واوضاع العراق السياسية في مرحلته التاريخية الحاضرة وهو مقدمة لدراسة كيان العراق السياسي .

٢٠-٤-٤٨ طبع في مطبعة السريان - بغداد

321:Sa18dA:c.1
سمحيري ،نائل
الديموقراطية والتوجيه السياسي في ال
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014490

Am eirut

321
Sa18dA

General Library

321
Sa18dA
c.1